قطاع التأمين..
فرص وتحديات

ملحق خاص يصدر عن:

مركز
الرأي
للدراسات

الاستثمار هو الودائع البنكية.

وأشار إلى أن المنتجات التأمينية الجديدة، تأخذ وقتاً طويلاً أكثر من قبل للحصول على الإجازة، الأمر الذي لا يشجع الشركات التي عندها إمكانية أن تأخذ الموافقة عليها خلال فترة محددة.

رفع كفاءة الموظفين بشركات التأمين

قال وسيط التأمين وجدي عبد الهادي إن موضوع المنافسة قد تكون أحد النقاط الرئيسية لشركات التأمين، مضيفاً أن الإدارات الموجودة بشركات التأمين تعمل على تحقيق عائق إنتاجي، الأمر الذي يؤدي إلى تضارب بالأسعار وبالتالي إلى الحالة المتدنية بالسوق الأردني.

ورأى أنه حان الوقت لرفع نسبة احتفاظ شركات التأمين بالأقساط غير تأمين السيارات، ولزيادة رؤوس الأموال حتى تستطيع نسبة احتفاظ أقساط التأمين أن تدخل للسوق الأردني ما يحقق أرباحاً، إضافة إلى إنشاء شركة إعادة تأمين أردنية بحجم معين، تكبر مع الوقت.

وأضاف عبد الهادي أنه بالرغم من كل الكفاءات الموجودة في السوق الأردني، إلا أن نسب الاحتفاظ بالأقساط ما زالت كما هي منذ 40 سنة، ويصاحَب هذا الموضوع برفع كفاءة الموظفين بشركات التأمين، إذ إنه لا يوجد قطاع كامل مؤهل بالقطاع.

إنشاء معهد للتأمين

وقال رجل الأعمال خلدون أبو حسّان إننا إذا نظرنا إلى سوق التأمين عالمياً نجد أنه يقوم بدور بارز، وهو يشكّل جزءً مهماً من الاقتصاد في كل من بريطانيا وأميركا، كما أن عدد شركات التأمين في الاقتصاد الياباني الذي يعدّ الاقتصاد الثالث عالمياً شركتان فقط، ويصل عددها في أستراليا إلى 14 شركة، في حين أن عددها في الأردن أكثر من ذلك، ومع هذا فإن قطاع التأمين لم يتطور.

وأضاف أننا لو نظرنا للدول المتقدمة نجد أن حصة قطاع التأمين تساهم بنسبة تتراوح بين 12%-8 في الناتج المحلي، في حين أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تصل إلى 2%، وهذه النسبة قليلة جداً مقارنة بحجم القطاع، مشيراً إلى أنه يُعدّ من القطاعات المتعثرة بسبب القائمين عليه.

ورأى أبو حسان أننا أصبحنا نعاني من فلتان غير عادي، فمن يصل إلى القمة يحصل على رواتب عالية، في حين أنه لا يعود على المساهمين أي فوائد، واصفاً هذا الأمر بالخلل الكبير، مضيفاً أنه من غير العدل أو الصحة أن يرى أن رواتب صغار الموظفين الذين هم أمل المستقبل متدنية والآخرين تتم مكافأتهم وزيادتهم.

كما رأى أن التغول بالرواتب لكبار القائمين على شركات التأمين، مثلاً كأن يتم زيادة راتب مدير شركة تأمين بنسبة 5%، مثله مثل الموظف البسيط ذو الراتب المتدني، مشيراً إلى أن هذا يعد أحد أسباب الانهيارات المالية في عام 2008 وهو تغول القائمين على الصناديق الاستثمارية والشركات المالية.

وأشار إلى أننا فشلنا في الأردن في إنشاء معهد للتأمين لتخريج الكوادر وتحسين وإغناء القطاع بعد أن كنا سابقاً نُصدّر الطاقات البشرية المتدربة، في حين أن القطاع المصرفي استطاع أن يواجه التشريعات ويُصدّر كفاءات، إذ إن قسماً كبيراً من الكفاءات المصرفية بالعالم هي

كفاءات أردنية، مضيفاً أن قطاعات التأمين قليلة جداً، ولا نستطيع أن نغنيها بشيء مميز، كوننا نعاني من إيجاد هذه الكفاءات.

وأوضح أبو خلدون أن من الجوانب السلبية التي يعاني منها قطاع التأمين أن الثروات الأردنية غير مؤمنة بالكامل، فليست كل المصانع أو الشركات مغطاة بتأمين صحي، وأصبحنا نعالج مشكلة هذا القطاع بطريقة إدارة أزمات.

وأضاف أن التأمين الإلزامي يعدّ معالجة مشوهة، إذ نجد أن أي طالب من الطلبة الذين يسكنون غرب عمان يدفع للمدارس الخاصة سنوياً 12 ألف دينار.

ورأى أبو حسان أنه لا يجوز أن يبقى القطاع الخاص جميعه غير مغطى بالتأمين، فالحكومة والجيش عندهم تأمين صحي مغطى لهم، ولكن عندما نتطلع إلى القطاع الخاص ومؤسساته نجد أنها ليست جميعها مغطاة بتأمين صحي يوفر نوع من الطمأنينة للعاملين.

وأكد أن هناك غياب وعي تأميني، إذ إن قطاع التأمين لم يأخذ حقه من الأولوية في التعامل التنظيمي، وأن يقوم بما عليه من استحقاقات تجاه الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنه كل ولاية في أميركا تحدد سياسات وضع التأمين وهذا غير موجود في الأردن، مؤكداً على وجوب تطوير هيئة التأمين وليس إلغائها.

معالجة التأمين الإلزامي

في مداخلة أخرى له قال الهنداوي إن هيئة التأمين أنشئت بموجب قانون كانت نصوصه تتعلق في هيكلية هيئة التأمين إضافة إلى الأحكام التي تتعلق بتنظيم أعمال التأمين والإشراف عليها، مضيفاً أنه تبين لنا من التجربة العملية أن الأحكام القانونية التي تحكم عقد التأمين هي نصوص معينة موجودة في القانون العام وفق النظام المدني.

وأضاف أنه توجه للهيئة في حينه لإيجاد قانون خاص لعقود التأمين، وبناء عليه تم تشكيل لجنة وطنية من هيئة التأمين من اتحاد شركات التأمين التي كان أحد أعضاء اللجنة قاضي محكمة التمييز، ومجموعة من المحامين، ومن اتحاد قطاع التأمين، بحيث كان في ذلك الوقت يسعى لوضع نصوص تفصيلية لعقود التأمين في ما يتعلق بتأمين الممتلكات والمسؤوليات والأشخاص كجزء أول.

وتابع أن الجزء الثاني من النصوص كان يتعلق بتطوير هيئة التأمين ومعالجة الثغرات التي كانت موجودة، بحيث يصبح القانون متكاملاً، وفي ما يتعلق بتطبيق هيئات التأمين يصبح مرجعية لهيئة القضاء، إذ إنه حتى القضاء يفسر نصوص، لذلك إن وجود نصوص تفصيلية لهيئة التأمين ستساعد القضاء وجميع الجهات المعنية بتفسيرات واضحة لتطبيقات عقود التأمين.

وأكد أن هذا الأمر أخذ ما يعادل 3 سنوات من الجهد الكبير، إلى أن رُفع هذا المشروع بعد الاتفاق عليه إلى رئاسة الوزراء، مضيفاً أن إقرار هذا النظام قد يمثل جزءاً كبيراً من الحلول لقضايا يتم بحثها وذكرها، لأنه سيعالج إلى حد ما هيكلية الجهة الرقابية على القطاع بالإضافة للتوصيات التي ذكرها الوزير الأسبق سامي قموة.

وبيّن الهنداوي أن شركات التأمين عندما أنشئت هذا القطاع على مدى عشرات السنين لم يكن به قواعد تنظيمية تشريعية، وبالتالي ابتدأ من الصفر، لذلك بالسنين الأولى في هذا الجانب تطلب إجراءات تنظيمية عديدة.

وأكد أن عدم معالجة التأمين الإلزامي يعد ظلماً، مضيفاً أن هيئة التنظيم لم تكن مسؤولة عن هذا الظلم، لسبب إيجابي يتعلق برسم السياسة العامة، مضيفاً أنه عندما تكون بواقع المسؤولية وتأخذ قراراً وتكون تداعياته تتطلب عشرات السنين حتى تعالج، متسائلاً عن السبب وراء إقدام الحكومة في حينه على تحديد السعر الإلزامي.

وأضاف أن هناك واقع وخلل ومشاكل وبعض الطرق التي تمت معالجتها أثبتت أمراً على أرض الواقع يتمثل بتحديد سعر قسط التأمين الإلزامي، إذ إن هذا الواقع ترسخ في المجتمع الأردني وترسخ للمؤسسات أصحاب القرار، والخروج عنه أصبح مهمة صعبة جداً.

وأوضح الهنداوي أن موضوع التأمين الإلزامي كان قائماً منذ بداية إنشاء الهيئة، وحاولت الهيئة في حينه أن تكون لها صلاحية التعامل مع تحديد أقساط التأمين الإلزامي عند الهيئة، إذ إنه وفق نظام حكم تأمين المركبات عندما عرض عام 2001 كانت صلاحية ما يتعلق بالجوانب المالية أي تحديد الأقساط أن تكون عند هيئة التأمين، مضيفاً أنه عندما تغير الأمر أبقى الصلاحية بمجلس الوزراء، الأمر الذي أثر على آلية التعامل مع التأمين الإلزامي، لأن الموضوع خرج عن هيئة التأمين، والوزير لا يملك صلاحية اتخاذ قرارات أو أي صلاحيات بالسياسات العامة بالهيئة، بل رئيس مجلس إدارة الهيئة.

وأكد أن توقيت قرار تعويم أسعار التأمين الإلزامي يعد مهماً، بسبب الظروف المنتعشة والرفاهية، فإتخاذ القرارات الصعبة يكون أسهل من إتخاذها في الظروف الصعبة، القرار كان منقسماً ما بين مؤيد ومعارض لتحرير الأسعار، مشيراً إلى أن هيئة التأمين لم تتمكن من الوصول لنتيجة، وذلك لأن نسبة معارضة تحرير أسعار التأمين كانت أكبر.

وأوضح الهنداوي أنه بعد جهد عشر سنوات تمكنا من استرجاع الصلاحية في ما يتعلق بالتأمين الإلزامي أو سحب الصلاحية من مجلس الوزراء إلى مجلس إدارة هيئة التأمين، مضيفاً أن الهدف كان أن تتحمل هيئة التأمين المسؤولية وتتعامل بقرار اقتصادي وبعيداً عن تسييس أية قرارات، ولظروف وأسباب معينة لم يتم استكمال هذا الموضوع إن كانت بالسنوات الأخيرة لهيئة التأمين أو بعد ذلك، وكان لا بد من التخمين.

ورأى أن هذا القطاع مظلوم بتطبيقات التأمين الإلزامي، وأن هذا القرار واضح وصعب فيوفي الوقت نفسه قراراً يتطلب جهداً، وأحياناً القرارات الجريئة تؤخر وتؤجل.

إعادة الهيئة

بدوره قال فواز العجلوني إن هناك 25 شركة تأمين لو اندمجت إلى 4 شركات لقلت الخسائر وأصبحت نوعية تأمين مستقلة، ومتسائلاً عن التوصية المهمة للمطالبة بإعادة هيئة التأمين، كخبير تأمين صحي لم يتحدث أحد عن التأمين الصحي.

اندماج الشركات

وقالت مديرة الرقابة القانونية بإدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة لبنى الحمود إن قطاع التأمين في الأردن المكّون من 25 شركة تأمين يعاني، مضيفة أن هناك لوم على شركة التأمين، إذ أصبح تركيز كل شركة منها على موضوع التأمين الإلزامي، مؤكدةً أن شركة التأمين لم تنشأ للتأمين الإلزامي فقط، فهناك قواعد الرأسمالية لأي شركة تأمين، فبعض شركات التأمين رأسمالها ضعيف ولا تستطيع أن تطور نفسها وهذا انعكس عليها، كما أنها لا تستطيع أن تحتفظ بالأقساط والنسبة جميعها تذهب للخارج.

وأكدت أن ضعف الوعي التأميني ليس من مسؤولية الحكومة، إذ أنه يجب أن يكون هناك دور لكل من قطاع التأمين والاتحاد الأردني لشركات التأمينفي هذا الأمر.

وقالت الحمود إنه عندما تأسست هيئة التأمين عام 1999 كان للدور التنظيمي انعكاس على نتائج هيئة التأمين، مضيفة إلى أن شركات التأمين اليوم عليها موضوع تأمينات الحياة، وهناك عوائق في هذا الموضوع لتطوير هذا المنتج، مضيفة أن هيئة التأمين بوزارة الصناعة كانت تحاول الحد من مشاكل هذا القطاع أو تضعف نتائجه مثل موضوع الضريبة وغيرها.

أما بخصوص موضوع الاندماج بين شركات التأمين طالبت شركات التأمين بأن تساعد في عملية تطوير القطاع، والوزارة تسعى لتشجع هذا الاندماج، ولديها الاستعداد للسير بها، مشيرة إلى أن هناك أيضاً قانون الاستثمار الذي صدر عام 2014 وأعطى صلاحية لتشكيل لجنة الاستثمار التي من خلالها يقوم مجلس الاستثمار برفع أي عملية اندماج تتم لرئاسة الوزارة، مؤكدة على أن وزارة الصناعة والتجارة مهتمة في أن يتطور هذا القطاع، إذ إن 25 شركة تعمل بمجال التأمين يعدّ أمراً غير صحيح.

بالنسبة إلى موضوع التأمين الإلزامي قالت الحمود إننا نشعر بالظلم

خسائر القطاع للعام الحالي ستتجاوز 20 مليون دينار

الكيلاني: اعتماد المحاكم على خبراء ليسوا مرخصين تسبب بمشاكل وظلم للشركات!

وضع غرف متخصصة للقضايا التجارية، وإحداث تعديلات وإضافات على قانون التجارة البحرية

الدعوة لوضع غرف متخصصة في المحاكم للقضايا التجارية

حدادين

موضوع التأمين ضد الغير شائك وطويل، وهناك أزمة ثقة بين شركات التأمين والمواطن من جهة وبين شركات التأمين والحكومة من جهة أخرى

لأن الحكومة لم تعمل شيئاً بخصوصه، وكانت الخسائر 25 مليون دينار في العام 2011، ثم انخفضت الخسائر عام 2014، مشيرة إلى أن موضوع التأمين الإلزامي يمس كل مواطن أردني وليس فقط شركات التأمين، مؤكدة أن الحكومة منذ العام 2010 اتخذت مجموعة من الإجراءات، وحسنت من نتائج التأمين الإلزامي.

وأضافت أن دراسة البنك الدولي التي أشار إليها سامي السيد قموة أعدت بين عامي 2012-2010، وخلال هذه الفترة أخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات التي حسّنت من نتائج التأمين الإلزامي، حيث حسنت بدل نقصان القيمة وبدل المنفعة واتخذت إجراءات عديدة، مشيرة إلى أن دراسة البنك الدولي أتت على نتائج اتخذتها هيئة التأمين في أواخر عام 2013-2012، كما أن انخفاض قيمة الخسائر من 20 مليون إلى 5 مليون لم يكن عبثاً، إنما كان نتيجة إتخاذ إجراءات تخص هذا الموضوع.

وشددت الحمود على أن وزارة الصناعة مع التحرير، وعندما صدر قرار التحرير عام 2013 بأن يكون بداية عام 2013 كانت هناك عوامل دعت إلى تأجيل تنفيذ هذا القرار، وتم الجلوس مع أعضاء الاتحاد وأطلعناهم بهذه القرارات، مضيفة أنه يجب على المواطن أن يحصل على خدمة صحيحة من شركات التأمين.

وفي ما يتعلق بالتأمين الصحي، قالت إن نظام التأمين الإلزامي تبنته الهيئة عام 2010، مضيفة أن الوزارة أصدرت هذه المبادرة إيمانا منها بدورها في تعزيز أداء شركات التأمين التي هي بالمحصلة لإفادة المواطن الأردني، كما أن الهدف منه توفير الحماية الاجتماعية لكل المواطنين بالمملكة.

وأشارت إلى صدور النظام الخاص بموضوع المبادرات الخاصة غير موضوع التأمين الإلزامي الصحي التي تدعم القطاع مثل موضوع نظام التأمين ضد أخطار الزلازل عام 2013، ولكن لم يصار لتنفيذ أحكامه.

وبيّنت أن مبادرات سابقة من هيئة التأمين خاصة بموضوع التأمينات الإلزامية لم ينفذ فيها، ولكن هيئة التأمين ووزارة الصناعة بادرتا بهذه الأمور ولم تكن هناك متابعات من الشركات والاتحاد بهذا الموضوع.

أما بالنسبة إلى موضوع إلغاء هيئة التأمين أكت الحمود بالرغم من ان الهيئة ألغيت لكن أدوارها الأساسية ما زالت قائمة، مشيرة إلى أن نقص الكادر في الهيئة تمّ قبل قرار الإلغاء.

تحرير التأمين الإلزامي

وقال مدير الرقابة الفنية والمالية والتراخيص بإدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة نافع عطاري أن الوزارة وتجارة وقطاع التأمين في مركب واحد، ولا يختلف أحداً على معاناة هذا القطاع، مؤكداً أن على جميع الأطراف أن تتعاون معاً لمعالجة هذه المشاكل.

وأضاف أنه عندما طرح موضوع تحرير التأمين الإلزامي، وطُلب من شركات التأمين إبداء رأيهم بالطريقة التي يريدون فيها أن يحرروا التأمين الإلزامي، استجابت لنا فقط 4 شركات تأمين وشرحوا لنا آلية التحرير، مشيراً إلى أن الخسائر انخفضت من 12 مليون إلى 5 ملايين دينار، مضيفاً أن التأمين الإلزامي لم يخسر عبثاً، فهناك عوامل للخسارة، وهذه العوامل تتمثل بأقساط وتغطيات وإدارة تعويضات، مؤكداً في الوقت ننفسه على وجوب أن يربح القطاع.

وأشار عطاري إلى أننا كنا نتوقع من القطاع أن يعطينا مبادرات لتطويره عندما كانت الهيئة موجودة، مؤكداً أنه حتى مشروع التأمين الصحي الذي طرح لم يأتي بمبادرة من شركات التأمين، والمبادرة الوحيدة التي قدمت جاءت من التأمين الصحي، مضيفاً أن دائرة "إدارة التأمين" في الوزارة هي التي حركت التأمين الصحي حالياً، إضافة غلى أنه توجد اليوم لجنة مشكلة لهذا الموضوع نعمل عليهامن خلال إجراء نقاشات مع الاتحاد لبلورة هذا الموضوع والخروج باتفاق مع القطاع يتم عرضه على وزارة الصناعة والتجارة.

وأوضح أننا كوزارة نمنح إجازة مركبات وطيران وبحري وحياة، مشيراً إلى أن الأرقام تظهر ربحاً، مؤكداً أنهم يعملون ويحاولون العثور على الثغرات.

وأضاف عطاري أن نتائج التأمين الإلزامي الحالية بنهاية 2014 أظهرت أنه يوجد 10 شركات تربح بالتأمين الإلزامي و10 شركات أخرى تخسر، عندما توزع المحفظة على الدور والتي تصدرها نظام المكتب الموحد، مؤكداً أن هناك مشكلة بطريقة توزيع التعويضات بالرغم من أن آلية توزيع المحفظة واحدة.

طريقة احتساب التجاوزات

وأشار نائب المدير العام للشرق الأوسط للتأمين مؤنس حداد إلى هامش المغارش بشركات التأمين والأخطاء الموجودة به باعتراف إدارة التأمين وباعتراف صندوق النقد الدولي بطريقة الاحتساب بتنزيل التجاوزات بالاستثمارات وينزل بنموذج رقم 2 ولا ينزلوه بنموذج رقم 3، حيث يحسب عليه مرتين.

وأما حول موضوع تدخل إدارة التأمين بعدم توزيع أرباح،قال اذا تجاوز الشخص إن تجاوزت هامش الأرباح 150% بدون طرح تجاوزات وفيه أرباح، والمساهمون من الشعب، وإن لم توزع الأرباح فإن قطاع التأمين بالسوق المالي لا يوجد تداول على قطاع التأمين نهائياً، وإذا أخذ التداول كقطاع تأمين خلال سنوات يكون جزء بسيط ولا يشكل أي شيء بالنسبة لباقي القطاعات بالسوق المالي.

شركة فيلادلفيا للتأمين

شركة فيلادلفيا للتأمين هي شركة أردنية مساهمة عامة محدودة تأسست عام 1980م، رأسمالها المدفوع 4،000،000 دينار أردني (أربعة ملايين دينار أردني) .

مجلس الإدارة :-

يدير الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء معروفين جداً على المستوى الاقتصادي والمحلي والعربي، ويعتبرون من كبار رجال الأعمال الأردنيين.

يرأس مجلس إدارة الشركة السيد أدهم نبيه نامق الإدريسي ، ويعتبر من كبار رجال الأعمال الناجحين وله باع طويل في التأمين على المستوى المحلي والعربي، ويدير الشركة السيد حاتم محمود حسين نائب رئيس مجلس الإدارة الذي يتمتع بخبرة واسعة في التأمين والاقتصاد ، وهو أيضا من رجال الأعمال المعروفين على المستوى الاقتصادي المحلي والعربي، والمستوى التأميني وإعادة التأمين الدولي وشارك في العديد من المؤتمرات كما انتخب في مجالس إدارة العديد من الشركات المالية والصناعية والتجارية .

إضافة إلى نخبه من رجال الأعمال المرموقين جدا على المستوى الاقتصادي المحلي والعربي في مجال البنوك والتجارة والمقاولات والصناعة والتدقيق وعموم مجالات الاقتصاد .

- هذا وتمارس الشركة جميع أنواع التأمين ما عدا التأمين على الحياة مثل :-

- تأمين المسؤوليات : المسؤولية المدنية ، المسؤولية الهندسية ، مسؤولية الناقل البري Hauler Liability ، المسؤولية المهنية للأطباء، المحامين، المحاسبين، والمهندسين.
- تأمين نقل البضائع، أجسام السفن ، والطيران.
- تأمين الموانئ الشامل Port Insurance.
- التأمين ضد أخطار الحريق، السرقة ، الصواعق ، العواصف والأخطار الطبيعية.
- الحوادث العامة بما فيها : الحوادث الشخصية، التغطية الشاملة للمنازل ، حوادث السيارات ، تأمين المشاريع وعطب المكائن ، تأمين النقد وسوء الائتمان ، تأمين الطاقة ، التغطية البنكية الشاملة Bankers.Blanket ، تأمين الإلكترونيات ، التأمينات الهندسية ، التغطية الصناعية الشاملة و التأمين الزراعي .....الخ
- التأمين الطبي.

والعديد من التأمينات الأخرى .

و تعتبر شركة فيلادلفيا للتأمين من الشركات القديمة المجربة في السوق الأردني الواسعة الانتشار ومعروفة بخبرتها و بصلابة موقفها المالي ومخصصاتها الفنية وتأتي في مصاف الشركات الأردنية المتقدمة في مجال الموقف المالي وهامش الملاءة وحجم الاحتياطات الفنية ونتائجها المالية بشكل عام، ولها عدة فروع ووكالات في معظم مدن المملكة، ومع ذلك تكتتب الأخطار التي تؤمن عليها بطريقة فنية منتقاة، وهي لا تركز على حجم الأقساط بقدر ما تركز على نوعيتها ومصدرها وتنتقي زبائنها بعناية، وتعتبر رضاهم غاية بحد ذاتها، مما زاد في احترامهم لها وتمسكهم بها. كما تركز على تدريب كوادرها بشكل جيد حيث تعتني بتدريب موظفيها وراحتهم مما يدفعهم للعمل بإخلاص والمساهمة في تحقيق أهدافها .

تعاملات الشركة وتصنيفها:

تتعامل الشركة مع معيدي تأمين عالميين ومعروفين جداً من الدرجة الأولى، ذوي تصنيف عالي ومجربين على المستوى العالمي ولذا فإن مصالحها ومصالح مؤمنيها مضمونة جداً ولم تتعرض لأي مشكلة مع أي معيد تأمين منذ تأسيسها، رغم أن حجم المطالبات التي تدفعها سنوياً كبيرة جداً، وتتميز اتفاقيات إعادة التأمين التي بحوزتها من أوسع تغطيات إعادة التأمين في المنطقة سواء في حدود التغطيات أو في نوعها أو في حدود صلاحيات الشركة المسندة، مما يكسبها المزيد من المرونة في التعامل عند اكتتاب الأخطار وعند إجراء تسويات حوادث التأمين حتى الكبيرة منها

و تساهم شركة فيلادلفيا للتأمين في بناء الاقتصاد الأردني حيث لا يقتصر دورها على
تقديم التغطية التأمينية للممتلكات والمصانع والشركات الأردنية بل وتساهم بالعديد
من الشركات الصناعية والتجارية والخدماتية، كما تتميز بملاءتها المالية العالية.

و قامت بدورها في حماية الاقتصاد الأردني والمشاركة في تنميته وسبق أن أمّنت العديد من الأخطار الكبيرة داخل المملكة منها:

- تأمين مستوردات الدول لعدة سنوات.
- تأمين مستوردات وزارة التموين لسنوات عديدة .
- تأمين مصانع وموجودات سلطة وادي الأردن.
- تأمين سلطة المصادر الطبيعية.
- تأمين سيارات الجيش العربي.
- محطة غاز الريشة
- سلطة موانئ العقبة
- وتأمين برنامج النفط مقابل الغذاء الذي كانت تنفذه الأمم المتحدة
في العراق والذي يعتبر من أضخم البرامج المثيلة في المنطقة .
- شركة البترول الوطنية وحفاراتها.
- تأمين قوارب القطر التابعة لميناء العقبة

- أضافه إلى تأمين العديد من المؤسسات،الشركات، والمصانع مثل تأمين:

- المؤسسة الصحفية الأردنية / الرأي
- الشركة العالمية لصناعة السجاد.
- شركة النقل العراقي الأردني.
- شركات القواسمي للنقل والتجارة.
- الشركة المتخصصة للنقل والتجارة.
- شركة النقل البري للنقل والتجارة.
- الشركة الأردنية للتجارة والصناعة والتبريد
- الشركة العربيه للنقل الحديث .
- شركة المركز العربي للدراسات الهندسية .
- شركة الحديد والصلب .
- لافارج باطون الاردن .
- الطائفه المعمدانية .
- المدارس المعمدانية .
- شركة الائتمان للاستثمار .
- الشركة الدولية للدواجن .
- شركة دار العمران
- شركة كحالة للتجارة .
- الإتحاد العام للجمعيات الخيرية .
- تأمين العديد من المدارس :- مدارس الجزيرة ، مدارس الحكمة .
- والعديد العديد من التأمينات للشركات والمؤسسات والأفراد.

وتؤمن العديد من الأخطار ذات الأحجام المختلفة سواء الكبرى والمتوسطة والصغرى أيضا في المملكة، إضافة إلى تأمين العديد من البوالص للأفراد والشركات والمجموعات، كما تشارك زميلاتها الشركات الأخرى بالعديد من التأمينات للمؤسسات والأخطار الكبرى في المملكة على أساس تشاركي.

التوصيات

وخلصت الندوة بعد مناقشات مستفيضة الى جملة من التوصيات التي ستساهم في الحد من خسائر القطاع وتحقيق نسب نمو ايجابية.

ومن أبرز هذه التوصيات:

- دعوة الحكومة الى وضع حوافز تشجيعية لغايات الاندماج ما بين الشركات العاملة في القطاع.
- إعادة هيئة التأمين أو ما يشابه الهيئة كجهة رقابية متخصصة في أعمال التأمين تعمل على تنظيم القطاع والمساهمة في تطويره.
- تعويم وتحرير أسعار التأمين الإلزامي بشكل فوري تلافياً للخسائر الكبيرة التي ستلحق بالشركات.
- إلغاء قرار فرض رسوم على القطاع لهيئة التأمين والمقدرة بـ 0.65% بعد إلغاء الهيئة.
- فصل التأمين الإلزامي عن التأمين الشامل وهو اجراء سهل التطبيق كونه إجراءً شكلياً.
- العمل بنظام التأمين الطبي للعاملين بالقطاع الخاص الصادر بأحكام المادة 99 فقرة أعمال التأمين رقم 33 سنة 1999.
- ضرورة ربط اعطاء تأشيرة الدخول الى المملكة بعمل بوليصة تأمين صحي.
- دعوة الجامعات لإدخال تخصصات التأمين لتستطيع لمواجهة متطلبات وتحديات السوق وحاجته.
- إيجاد تشريع يضمن التأمين الصحي لأفراد المجتمع، وإلزام القطاع الخاص بأن يغطي كل العاملين لديه بالتأمين الصحي الكامل.
- وجوب تأمين المباني والمجمعات السكنية والمصانع والمهن، كون هذه المباني مسؤولية مدنية.
- وجوب تأمين الأطباء والمحامين والمهندسين وقطاع الفنادق والسياحة والمرافق السكنية غير المؤمنة، إذ أن قطاع التأمين يمثل العائد الادخاري والاستثماري عالمياً.
- العمل على تطوير الكوادر العاملة قي قطاع التأمين من خلال دورات وإعطائهم مميزات وتطويرهم بالمهارات من حيث اللغات، إذ إن رواتب الموظفين لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي بالبلد.
- دعوة وزارة الصناعة والتجارة إلى التعاون مع الاتحاد والقطاع لبلورة توجهات القطاع ومطالبه، والدفع به ليحتل المركز الذي يليق به، وأن تكون هناك لقاءات ومتابعة مستمرة مع الحكومة.
- إعادة إحياء وإقرار مشروع قانون التأمين بالسرعة الممكنة لأنه سيعالج 90%-80 من القضايا التي أثيرت في الندوة، ويطور عمل وآلية التنظيم وقطاع التأمين.
- التأكيد على أهمية تأمين جميع الموجودات الوطنية من خلال شركات التأمين المحلية.
- جعل التأمين الصحي إلزامياً على العاملين في القطاع الخاص، لتوفير الحماية التأمينية على المستوى الوطني.
- إقرار التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية لتوفير طاقة بيئية للمناطق السكنية والمنشآت الاقتصادية التي تقع مسؤوليتها على موازنة الدولة لو حدث لها أي شيء، مما سيؤثر على التطبيق الائتماني بالمملكة لأن القدرة المالية ستكون محدودة للتعامل مع الخسائر، فإيجاد هذا التأمين بشكل عام سيساعد في رفع التصنيف الائتماني.
- تعزيز المقدرات الوطنية من خلال توفير حوافز للإقدام على التأمينات التقاعدية.
- معالجة الطرق كالطريق الصحراوي مثلاً، وسلوك السائقين، وإيجاد مواقف للسيارات تقي من الحوادث المرورية.
- تغليظ العقوبات بقانون السير لتخفيف عدد الحوادث.
- إصدار قانون التأمين وإصدار محاكم خاصة للتأمين.
- التركيز على تدريب خبراء التأمين، إذ إن القاضي هو الذي يختار الخبير ولا يشترط أن يكون مرخص أو غير مرخص
- مخاطبة مجلس الوزراء والمجلس القضائي ووزير الصناعة والتجارة لتخصيص غرف قضائية تجارية ترفد قضايا التأمين والنقل البحري وتأهيل عدد من القضاة بهذه المواضيع الفنية.
- تقصير أمد التقاضي في قضايا التأمين.
- إنشاء المحكمة البحرية بالعقبة وتزويدها بقضاة متخصصين إما باتحاد شركات التأمين أو هيئة التأمين، وتقوم بتشكيل لجنة قانونية لمراجعة التشريعات المتعلقة بعقود التأمين، لأن عقد التأمين المفهوم له عقد إذعان، حيث أنه لم يعد عقداً حقيقياً.
- الإسراع في إقرار قانون التجارة البحرية الذي يتعلق بالتأمين والنقل البحري.
- المطالبة بأن تكون كلفة تأمينات الحياة معفاة من ضريبة الدخل، أو أن تُخفض ضريبة الدخل من كلفة تأمين الحياة أسوة بكل دول العالم.
- تعديل تعليمات الاستثمار التي كانت مفروضة من هيئة التأمين والتي كانت تحد من استثمار شركات التأمين.
- تحسين جذري لوسائط النقل العام لتخفيف الحوادث على الطرق، إذ إن تحسين وسائط النقل العام يساعد في خفض استعمال السيارات الخاصة.
- فصل التأمين الإلزامي عن التأمين الشامل، وهو إجراء سهل التطبيق كونه إجراءً شكلياً.
- تطوير تشريعات التأمين الإلزامي.
- تطوير قدرات العاملين بإدارة تعويضات السيارات لتتناسب مع المستوى التقني العالي للعاملين في إدارة المصاريف الطبية بشركات التأمين.
- الدعوة إلى تأسيس معهد تأمين لما له من أثر إيجابي في الجانب التشريعي والتدريبي.
- عمل حملة توعية تأمينية لفوائد التأمين والدور الذي تقوم به الشركات لخدمة المجتمع.
- ضرورة ربط بطاقة التأمين بالساق وليس بالمركبة.
- جذب استثمارات خارجية للقطاع اصبح ضرورة وايجاد بوالص وبضائع تأمين إلزامية.
- الاستعجال بإقرار مشروع التأمين الصحي الذي تتابعه وزارة الصناعة والتجارة.

مستقبل قطاع التأمين... الاتجاه الصحيح

الدكتور باسل الهنداوي
رئيس مجلس إدارة شركة المنارة للتأمين

يعد قطاع التأمين أحد ركائز النظم الاقتصادية الحديثة الى جانب القطاع المصرفي ، ويلعب دورا مكملا في هذا الاطار، ولما كان الاردن دائما يطمح في تطوير والنهوض بالاقتصاد الوطني فكان لا بد من الالتفات الى تطوير قطاع التأمين، وفي هذا المجال سبق وان تم اتخاذ عدد من الخطوات المهمة والحاسمة في رفع شأن هذا القطاع وابراز دوره.

ولعل من اهم هذه الخطوات كان التوجه لانشاء هيئة التأمين بهدف تنظيم أعمال التأمين والإشراف عليه والارتقاء بصناعة التأمين المحلية بالتعاون مع قطاع التأمين وذلك من منطلق ضرورة قيام هذه الهيئة بدعم هذا القطاع ومحاولة إزالة جميع العوائق والمؤثرات السلبية التي قد تعترض عمله، وذلك بالإضافة إلى دورها الأساسي في الحفاظ على حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها و حقوق المساهمين وسعيها لإيجاد سوق تأمين قوية ومنسجمة وفقاً للمعايير العالمية في هذا المجال، والعمل على توفير كفاءات بشرية مؤهلة للعمل في القطاع والعمل على تنمية الوعي التأميني، وإعداد البحوث والدراسات التي تهدف الى تطوير السوق وتوثيق روابط التعاون والتكامل مع هيئات تنظيم قطاع التأمين على المستوى العربي والعالمي.

وفي لحظة وبعد اكثر من عشر سنوات على انشاء الهيئة وقيامها بدورها الاشرافي والتنظيمي، ولأسباب غير مبررة تم اتخاذ قرار بالغاء هيئة التأمين كجهة مستقلة ودمجها مع وزارة الصناعة والتجارة وانشاء ما اطلق عليه «ادارة التأمين»، وبشكل نسي او تناسى الاسباب الموجبة الى انشاء وتأسيس هذه الجهة الرقابية واهمية دورها ودور القطاع الذي تشرف عليه في بناء اقتصاد وطني قوي ومنافس.

لقد كان لانجازات هيئة التأمين في مجال تنظيم وتطوير القطاع صدى واسع على الصعيد المحلي بالاضافة لدى العديد من الدول المجاورة التي احتذت بتجربة هيئة التأمين في الأردن واسست هيئاتها الرقابية المستقلة ودعمتها وطورت اعمالها ورفدتها بكافة الموارد لتعزيز ادائها وتفعيل الدور الاشرافي الهام الذي تقوم به. وللاسف فإن هذه الانجازات الاردنية وهذه القدوة والمبادرة الرائدة لم تشفع لهيئة التأمين والاصرار على اتخاذ القرار بالغاء الهيئة والذي أدى الى اضعاف دورها الرقابي و التنظيمي.

ان قرار الغاء هيئة التأمين يعد تراجعا لوضع الرقابة على التأمين في الاردن امام المحافل الدولية والاقليمية وهو سير بعكس التيار العالمي في تعزيز الرقابة على قطاع الخدمات المالية ومنها قطاع التامين حيث أن هذا القرار مس عنصر الاستقلالية لأعمال الجهة المسؤولة عن الرقابة، والذي كان يمثل استحقاقا على المملكة فيما يتعلق بقطاع التامين على المستوى الدولي حيث اوصى برنامج تقييم القطاع المالي للاردن (FSAP) بضرورة تعزيز استقلالية الجهات الرقابية التي تعد احد المعايير الدولية الاساسية عند تأسيس تلك الجهات. وعليه فإن هذا القرار لا بد وان يؤثر في على التقييم المالي للمملكة.

ودون التعرض والدخول في مدى التأثيرات السلبية لمثل هذا القرار على قطاع التأمين والذي كتب به الكثير ممن يحرصون على الوطن وعلى المصلحة العامة ويدركون مدى التراجع الذي لحق بقطاع التأمين نتيجة هذا القرار لا بد من اعادة النظر في قانون اعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة 2014 الذي تضمن إلغاء هيئة التأمين ونقل مهامها وصلاحياتها وأموالها وحقوقها وموجوداتها إلى وزارة الصناعة والتجارة، واعادة تأسيس هيئة التأمين كجهة رقابية مستقلة بل وتعزيز تلك الاستقلالية، ومن الممكن أن تكون هيئة التأمين كما كانت سابقا كهيئة مستقلة او ان تكون كيان قانوني مستقل تحت مظلة البنك المركزي بحكم ارتباط اعمال التأمين و أعمال البنوك في قطاع الخدمات المالية.

ومن ناحية اخرى وفي نفس مجال تطوير قطاع التأمين وتوفير بيئة تشريعية ملائمة لتعزيز دور القطاع كان لا بد من تحديث القوانين التي تحكم عمل هذا القطاع وتنظم الحقوق والواجبات التي يرتبها عقد التأمين وعليه قامت هيئة التأمين «سابقا» باعداد مشروع قانون التأمين الذي حرص على تغطية الثغرات والنواقص التشريعية التي افرزتها التطبيقات العملية للنصوص الواردة في القانون المدني، حيث عالج المشروع تطبيقات مبادئ واحكام عقد التأمين من الناحيتين القانونية والفنية ووضع الاسس السليمة لتطبيق عقود التامين على اختلاف انواعها سواء ما تعلق بعقود تامين الاموال وعقود تأمين الاشخاص وعقود تأمين المسؤوليات بالاضافة الى تنظيم الحقوق والواجبات في تلك العقود وبما يتلاءم مع كل نوع من انواع التامين لخصوصيتها وتفرد احكامها ونرى انه في حال اقرار هذا المشروع والذي ساهم في وضعه لجنة شكلتها هيئة التأمين من نخبة من القانونيين والفنيين المتخصصين في اعمال التأمين سيكون مشروعا رائدا ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الاقليمي ويساهم بشكل فعال في ارساء قواعد قانونية سليمة في تطبيق احكام عقد التأمين مما يساهم في حماية حقوق كافة الاطراف وفي تطوير والتشجيع على الاستثمار في هذا القطاع. ومن هنا ادعو الحكومة الى الاسراع في اقرار هذا التشريع الرائد ورفعه الى مجلس الامة لاقراره واصداره اصوليا.

ان ما تم عرضه هنا يصنف ضمن الخطوات والوسائل الاستراتيجية التي تساهم في تطوير قطاع التأمين بالاضافة الى ضرورة معالجة المشاكل والعوائق التي يعاني منها قطاع التأمين اثرت وتؤثر عليه، واهمها القضية القديمة المتجددة الا وهي الخسائر المالية الكبيرة الناجمة عن التأمين الالزامي والتي تتكبدها شركات التأمين سنويا، وضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة وجذرية للحل ومعالجة هذا الموضوع ودون اجحاف بحق القطاع الذي دفع من التعويضات الكثير والكثير وبشكل استنزف قدرات بعض الشركات وتؤكد هذه الحقائق الارقام المنشورة حول خسائر القطاع من هذا الفرع من التأمين. ولعل معاملة التأمين الالزامي على المركبات كفروع التأمين الاخرى وترك الحرية لشركات التأمين للاكتتاب في هذا الفرع سيساهم بشكل فعال في الحد من تلك الخسائر ضمن توفر البيئة التشريعية المناسبة والاشراف السليم بما يضمن حقوق ومصلحة كافة الاطراف.

خبراء دوليون يقيّمون

شركات التأمين في الأردن ويختارون شركة الأردن الدولية للتأمين (JIIG) أفضل شركة تأمين في الأردن للعام 2015

تم اختيار شركة الأردن الدولية للتأمين (ASE:JIJC) من قبل لجنة تحكيم متخصصة اعدتها مجلة «MENA Insurance Review» وهي من اهم النشرات الاقتصادية في مجال التامين ، من خلال مرشحين من اكبر الشركات العالمية والاقليمية لجائزة التميز في سوق التأمين لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وتم الإعلان عن الفائزين في المؤتمر السنوي السادس في مركز دبي المالي العالمي (DIFC)- فندق ريتز كارلتون.

و قد عَبر مدير عام شركة الأردن الدولية للتامين « فارس قموه» عن فخره بفريق الشركة الفني في تطوير الخدمات التأمينية و الإدارة المالية والتركيز على الاحتفاظ بأعلى مستويات هامش السيولة و الملاءة المالية في القطاع وتوفير الحلول المختصة للقطاعات التي يتم خدمتها تأمينيا من قبل الشركة و بمهنية عالية.

وقد تم تقديم هذه الجائزة في وقت مهم لقطاعي التأمين الأردني والعربي الذي يواجه تحديات ومخاطر جديدة للشركات في المنطقة العربية ، وقد ركزت شركة الأردن الدولية للتامين على تقديم الإستشارات التأمينية لكبرى المشاريع الاقتصادية في كافة المجالات من ضمنها منشآت البنية التحتية والطاقة والصناعة و الخدمات اللوجستية، وذلك للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمخاطر غير التجارية و إيجاد حلول لنقل المخاطر في حماية موجودات وأرباح هذه الشركات.

ومن ابرز المشاريع التي اطلقتها الشركة هو نظام آلي جديد للتأمين على الأعمال المرتبطة بالتجارة العالمية، وتبسيط آليه تعامل مع وثائق تجارية و عقود الشحن الجوي والبحري والبري

و عقود الشحن الجوي والبحري ، بالاضافة إلى ذلك فقد طورت JIIG حلول الكترونية عبر الهاتف والانترنت لأدارة برامج التأمين الطبي لمنتفعي الشركات والذي يضمن راحة المنتفعين بتقديم أفضل الخدمات وسرعة الحصول عليها.

ومن الجدير بالذكر بانه تم تأسيس شركة JIIG في عام 1996 من قبل نخبة مميزة في المجال الاستثماري والمالي والتجاري والصناعي لمواكبة احتياجات السوق المحلي لحماية موجوداتهم واستثماراتهم وتطوير خدمات لموظفيهم حسب المعايير الدولية. وقد قام معالي السيد سامي قموه ونخبة من مدراء المؤسسات بتأسيس الشركة على نهج الشفافية في اتخاذا القرارت ورسم الخطط والسياسات بالتعاون مع العديد من المؤسسات وعقد إتفاقيات مع أكبر شركات إعادة التأمين من أجل تقديم أفضل الخدمات في قطاع التأمين.

وفي هذا السياق قال المهندس فارس قموه أن شركة الأردن الدولية للتأمين ستركز على التوسع في أعمالها في المنطقة العربية والشرق الأوسط للعام 2015.

A.M. Best Company

certifies that

Jordan International Insurance Company

has a

Best's Financial Strength Rating

of

B+ (Good)

Certificate Publication Date: August 11, 2015

Best's Ratings are subject to change. To confirm the latest rating or to learn more about A.M. Best's ratings, visit www.ambest.com
A.M. Best Company
Ambest Road, Oldwick, NJ 08858 USA

President

Senior Vice President Ratings

واضاف مدير عام الشركة السيد فارس قموه ان شركة الأردن الدولة للتأمين حصلت على تقييم قدرتها المالية من شركة (A.M Best co B+ Good)

ومن ابرز المشاريع التي اطلقتها الشركة هو نظام آلي جديد للتأمين على الأعمال المرتبطة بالتجارة العالمية، وتبسيط آليه تعامل مع وثائق تجارية و عقود الشحن الجوي والبحري والبري

أداء قطاع التأمين في الأردن لعام 2014

إيضاحـــات:

يمثل حساب الأقساط والتعويضات الإجمالية والتفصيلية لفروع التأمين أعمال (25) شركة تأمين والتي تمثل أعمال سوق التأمين الأردني بالإعتماد على التقارير والبيانات السنوية المصادق عليها لـ (25) شركة تأمين.

انخفض عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين الأردني كما في عام 2014 من (28) شركة تأمين الى (25) شركة بعد أن قررت الهيئة العامة لشركة جراسا للتأمين تصفية الشركة اختيارياً في آيار 2013 وفي مطلع عام 2014 قررت هيئة التأمين (سابقاً) (إدارة التأمين حالياً) تصفية كل من الشركة العربية الألمانية للتأمين وشركة البركة للتكافل ليصبح عدد الشركات (25) شركة تأمين.

في عام 2014 وصل عدد شركات التأمين العاملة في السوق الحاصلة على اجازة لممارسة أعمال تأمين المركبات (21) شركة من مجموع (24) شركة بعد أن طلبت (3) شركات تأمين إيقاف اجازتها لممارسة أعمال تأمين المركبات منذ عام 2011 علماً بأن شركة تأمين واحدة تعمل في السوق متخصصة في تأمينات الحياة.

الإتحاد الأردني لشركات التأمين

أقســاط التــأمين

أظهرت النتائج الإجمالية لسوق التأمين الأردني في عام 2014 عن أعمال (25) شركة تامين (داخل الأردن) نمواً في أقساط التامين المكتتبة بنسبة 7.1% حيث وصل إجمالي الأقساط الى مبلغ 525.7 مليون دينار مقارنة مع مبلغ 490.9 مليون دينار عام 2013، في حين بلغت نسبة النمو التي حققها القطاع في عام 2013 مقارنة مع عام 2012 والتي بلغت 6.3%.

- تشير المؤشرات التفصيلية لأداء شركات التامين إلى ارتفاع الأقساط المتحققة للتأمينات العامة الى مبلغ 330.9 مليون دينار محققة نسبة نمو 4.7% عن عام 2013 كما ارتفعت الأقساط المتحققة لفرعي تأمينات الحياة والطبي الى مبلغ 194.8 مليون دينار وبنسبة نمو11.4% حيث حقق فرع تأمين الحياة أقساط بمبلغ 53.1 مليون دينار وبنسبة ارتفاع قدرها 11.9% وحقق التامين الطبي أقساط بمبلغ 141.7 مليون دينار محققاً نسبة نمو 11.2%.
- حققت كافة فروع التأمين زيادة في الأقساط حيث حقق فرع تأمين المركبات أقساط قدرها 212.6 مليون دينار وبنسبة زيادة بلغت 5.4% وقد بقي هذا الفرع محافظا على المرتبة الأولى بحصته من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة وبنسبة 40.4% وفي المرتبة الثانية جاء فرع التأمين الطبي حيث بلغت أقساطه 141.7 مليون دينار محققاً نسبة زيادة 11.2% وبحصة قدرها 26.9% من اجمالي الأقساط وفي المرتبة الثالثة جاء فرع تأمين الحريق والذي بلغت أقساطه 69.1 مليون دينار محققاً نسبة زيادة قدرها 1.1% وبحصة قدرها 13.1% من اجمالي الأقساط وجاء في المرتبة الرابعة فرع تأمين الحياة بأقساط بلغت 53.1 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 11.9% لتصل حصته من اجمالي الأقساط الى نسبة 10.1% وحل فرع التأمين البحري في المرتبة الخامسة بأقساط قدرها 28.7 مليون دينار وبنسبة ارتفاع 2% حيث بلغت نسبة أقساط هذا الفرع من إجمالي الاقساط 5.5% ومن الجدير ذكره أن اعمال فرع التأمين البحري تشمل أعمال تأمين الطيران الذي وصلت أقساطه عام 2014 الى مبلغ 3.2 مليون دينار، أما فرع تأمين الحوادث العامة فقد جاء في المرتبة السادسة بأقساط بلغت 19.9 مليون دينار بنسبة ارتفاع قدرها 13% وبحصة من إجمالي الأقساط بلغت 3.9 % وفي المرتبة السابعة والأخيرة جاء فرع تأمين الإئتمان بأقساط بلغت 0.7 مليون دينار محققاً نسبة زيادة قدرها 75.7% مشكلاً نسبة 0.1% من إجمالي الاقساط.

تعويضات التأمين

في جانب التعويضات ارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة لسوق التأمين في عام 2014 الى مبلغ 372.9 مليون دينار، محققاً ارتفاع بنسبة 17.6% مقارنة مع عام 2013، وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع التعويضات المدفوعة لكافة فروع التأمين باستثناء فرع تأمين الإئتمان وكان ترتيب الفروع حسب حصتها من اجمالي تعويضات السوق كما يلي:

- جاء في المرتبة الأولى تعويضات المركبات التي وصلت إلى 175.7 مليون دينار وبنسبة ارتفاع قدرها 9.5% حيث بقي الفرع محافظاً على المرتبة الأولى في حصته من اجمالي التعويضات المدفوعة وبنسبة 47.1%.
- في المرتبة الثانية جاء فرع التأمين الطبي حيث بلغت تعويضاته 113.4 مليون دينار محققاً نسبة زيادة قدرها 2.7% وبحصة قدرها 30.4% من إجمالي التعويضات المدفوعة.
- في المرتبة الثالثة فرع تأمين الحريق والذي بلغت تعويضاته 42مليون دينار محققاً نسبة زيادة قدرها 230.5% وبحصة قدرها 11.3% من إجمالي التعويضات.
- في المرتبة الرابعة فرع تأمين الحياة بتعويضات بلغت 28.5 مليون دينار محققاً نسبة زيادة قدرها 16.5% وبحصة قدرها 7.7% من التعويضات المدفوعة.
- احتل فرع التأمين البحري المرتبة الخامسة بتعويضات قدرها 7.1 مليون دينار وبنسبة ارتفاع قدرها 10.3 وبحصة قدرها 1.9% من إجمالي التعويضات من ضمنها مبلغ 226 ألف دينار تعويضات فرع تأمين الطيران.
- في المرتبة السادسه جاء فرع تأمين الحوادث العامة وبتعويضات قدرها 5.4 مليون دينار وبنسبة ارتفاع قدرها 195.8% وبحصة قدرها 1.4% من إجمالي التعويضات.
- في المرتبة السابعة فرع تأمين الإئتمان وبمبلغ قدره 0.7 مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها (10.7%) بحصة قدرها 0.2% من إجمالي تعويضات السوق.

إعــادة التــأمين

بينت نتائج أعمال اعادة التأمين للسوق الأردني لعام 2014 ان اجمالي مبالغ التأمين المعادة الى الخارج (الاعادة الخارجية) من اجمالي الأقساط المكتتبة بلغت 170 مليون دينار مشكلة نسبة قدرها 32.3% من اجمالي الأقساط المكتتبة فيما بلغ احتفاظ السوق بضمنها اعمال الاعادة المحلية مبلغ 355.7 مليون دينار وبنسبة 67.7% من إجمالي الاقساط المكتتبة، أما في جانب التعويضات فقد بلغت حصة معيدي التأمين مبلغ 105.1 مليون دينار مشكلة ما نسبته 28.2% من اجمالي التعويضات فيما بلغ احتفاظ الشركات من التعويضات بضمنها حصة الشركات المحلية 235.2 مليون دينار وبنسبة قدرها 63.1% فيما استردت الشركات مبلغ 32.6 مليون دينار من هذه التعويضات والتي شكلت ما نسبته 8.7% من اجمالي التعويضات المدفوعة لعام 2014.

التأمين التكافلي

حققت أعمال التأمين التكافلي في الأردن عام 2014 التي تمارسها شركتين للتأمين (بعد تصفية شركة تأمين كانت تمارس التأمين التكافلي) اجمالي أقساط بمبلغ 47 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 12.2% عن عام 2013 وتستحوذ أعمال التأمين التكافلي ما نسبته 9% من إجمالي الأقساط المكتتبة للسوق لعام 2014 مقارنة مع عام 2013 والتي وصلت حصتها الى نسبة 8.6%.

وفي جانب التعويضات فقد بلغت التعويضات المدفوعة عام 2014 من الشركات التي تمارس التأمين التكافلي مبلغ 29 مليون دينار وبنسبة ارتفاع قدرها 19% عن عام 2013 مشكلة ما نسبته 8% من إجمالي التعويضات المدفوعة للسوق لعام 2014 مقارنة مع عام 2013 والتي وصلت حصتها الى نسبة 7.7%.

أربــاح (خسائر)

فــرع تــأمين المركبات على صعيد نتائج أعمال تأمين المركبات (بنوعيه الالزامي والتكميلي) فقد حقق فرع تأمين المركبات بنوعيه ربح لـ (24) شركة تأمين بمبلغ 8.2 مليون دينار مفصلة كما يلي:-

- بلغت خسائر فرع التأمين الالزامي في مراكز الترخيص لـ (24) شركة تأمين مبلغ (12.5) مليون دينار، حيث واجهت (18) شركة تأمين خسائر في هذا الفرع.
- واجه التأمين الالزامي من الشامل الصادر عن (24) شركة تأمين خسارة بمبلغ (3) مليون دينار وقد تكبدت (17) شركة خسائر في هذا الفرع.

وبذلك يصل مجموع خسارة التأمين الإلزامي للمركبات الأردنية (مراكز ترخيص والإلزامي من الشامل) لـ (24) شركة تأمين مبلغ (15.5) مليون دينار، حيث واجهت (18) شركة خسائر في تأمين المركبات الأردنية.

- أما التأمين الالزامي الصادر عن مراكز الحدود (للمركبات الأجنبية) لـ (24) شركة تأمين فقد حقق ربح بمقدار 9.8 مليون دينار.
- وحقق فرع التأمين التكميلي لـ (24) شركة تأمين ربح بمبلغ 13.9مليون دينار.

أربـــاح قطاع التأمين وصل اجمالي ارباح أعمال التأمين داخل الأردن (الارباح الفنية) لـ (25) شركة تأمين في عام 2014 مبلغ 34.9 مليون دينار وبلغ إجمالي ارباح شركات التأمين قبل الضريبة والرسوم مبلغ 41.1 مليون دينار فيما بلغ ربح الشركات بعد الضريبة والرسوم عام 2014 مبلغ 33.1 مليون دينار مقارنة مع عام 2013 وصلت الى 18.4 مليون دينار محققاً ارتفاع بنسبة قدرها 79.3% عن عام 2013.

المـــوجـــودات

تشير الميزانية العمومية لمجموع (25) شركة تأمين الى ارتفاع إجمالي الموجودات حيث بلغت 842.5 مليون دينار عام 2014 مقارنة مع 797.7 مليون دينار في نهاية عام 2013 وبنسبة ارتفاع قدرها 5.6%، كما بلغ إجمالي الاستثمارات 524.4 مليون دينار نهاية عام 2014 مقابل 499.8 مليون دينار في نهاية عام 2013 محققا ارتفاع بنسبة 5%.

رأس المـــــال

في 2014 انخفض إجمالي رأس المال المدفوع لشركات التأمين الى مبلغ 268.3 مليون دينار مقارنة مع مبلغ 281.3 مليون دينار عام 2013 بنسبة انخفاض 4.6% وبمقدار 13.033.342 دينار، حيث قامت شركتي تأمين بخفض رأسمالها بمقدار 15 مليون دينار فيما قامت شركتي تأمين برفع رأسمالها بمقدار 2 مليون.

المخصصات الفنية

من ناحية أخرى ارتفعت المخصصات الفنية لـ (25) شركة تأمين عام 2014 إلى مبلغ 356.4 مليون دينار مقارنة مع مبلغ 327.9 مليون دينار عام 2013 محققاً نسبة إرتفاع قدرها 8.7% حيث شكل مخصص الإدعاءات تحت التسوية مبلغ 148.2 مليون دينار فيما شكلت مخصصات الأقساط غير المكتسبة لـ (25) شركة تأمين مبلغ 124.3 مليون دينار وبلغ المخصص الحسابي قرابة الـ 83.6 مليون دينار.

الارباح (الخسائر) المدورة

أما الارباح المدورة لقطاع التأمين فقد بلغت 14.2 مليون دينار عام 2014 مقارنة مع خسائر مدورة بلغت (12.5) مليون دينار عام 2012 وبارتفاع قدره 214% .

أعمال التامين خارج الأردن

وعن نتائج أعمال التامين خارج الأردن عام 2014 فقد وصلت الأقساط المكتتبة التي حققتها شركتين للتأمين لديها فروع خارج الأردن (وهما شركة التأمين الأردنية وشركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث) إلى مبلغ 9.7 مليون دينار وبنسبة ارتفاع 14.9%عن عام 2013، كماارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة الى مبلغ 5.5 مليون دينار محققاً نسبة زيادة قدرها 23.4% عن العام السابق، كما حققت أعمال فروع التأمين خارج الأردن أرباحاً فنية بمبلغ 758.644 دينار بارتفاع قدره 30.3% عن عام 2013 والتي بلغت 582.069 دينار.

علماً بأن شركات التأمين خارج المملكة تمارس كافة فروع التأمين وهي فرع المركبات، البحري، الحريق، المسؤولية، الفروع الأخرى، الطبي والحياة.

الرسوم المدفوعة لإدارة التأمين

بلغت الرسوم المدفوعة لإدارة التأمين من قبل شركات التأمين لعام 2014 والتي تستوفيها إدارة التأمين بمقدار 6.5 بالألف من اجمالي أقساط التأمين المتحققة استناداً الى نص المادة 18/1 من قانون تنظيم أعمال التأمين مبلغ 3.420.813 دينار مقارنة مع مبلغ 3.310.123 دينار وبنسبة ارتفاع 3.3%.

المساهمة في صندوق تعويض المتضررين

بلغت مساهمة شركات التأمين في صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات المجهولة أو غير المؤمنة لعام 2014 مبلغ 1.161.455 دينار مقارنة بمبلغ 1.073.817 دينار لعام 2013 بنسبة نمو 8.2%، حيث تساهم الشركات بنسبة 1% من أقساط التأمين الالزامي للمركبات الأردنية التي وصلت عام 2014 الى مبلغ 116.145.491 في تمويل هذا الصندوق.

أربــاح (خسائر) الاكتتاب

وصل إجمالي الأرباح (الخسائر) التشغيلية التي حققتها فروع التأمين عن أعمال السوق (داخل الأردن) عام 2014 الى مبلغ 34.902.365 دينار مقارنة مع مبلغ 21.987.593 دينار عام 2013 وحسب الترتيب التالي:

الترتيب	الفرع	ربح (خسارة) الاكتتاب عام 2014 (دينار)	ربح (خسارة) الاكتتاب عام 2013(دينار)	٪ التغير
1	المركبات	8.240.161	479.755	1617.6
2	الطبي	7.974.383	2.409.768	230.9
3	الحياة	6.288.306	5.957.595	5.6
4	البحري	5.613.228	5.262.850	6.7
5	الحريق	3.699.222	3.944.291	6.2-
6	الحوادث العامة	2.729.708	3.408.077	19.9-
7	الائتمان	357.356	525.257	32-

وصل إجمالي الأرباح (الخسائر) التشغيلية التي حققتها فروع التأمين عن أعمال السوق (داخل الأردن) عام 2014 الى مبلغ

34.902.365 دينار مقارنة مع مبلغ

21.987.593 دينار عام 2013

حصة الشركات من تعويضات سوق التأمين الأردني لعام 2014

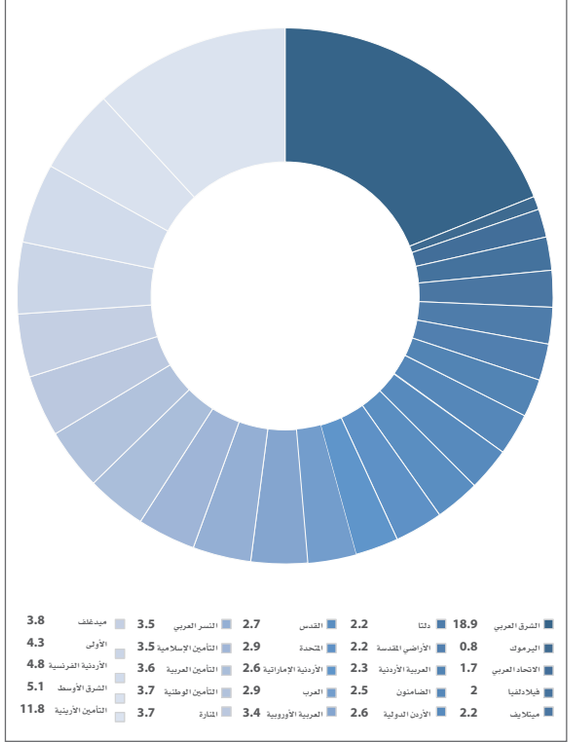

حصة الشركات من أقساط سوق التأمين الأردني لعام 2014

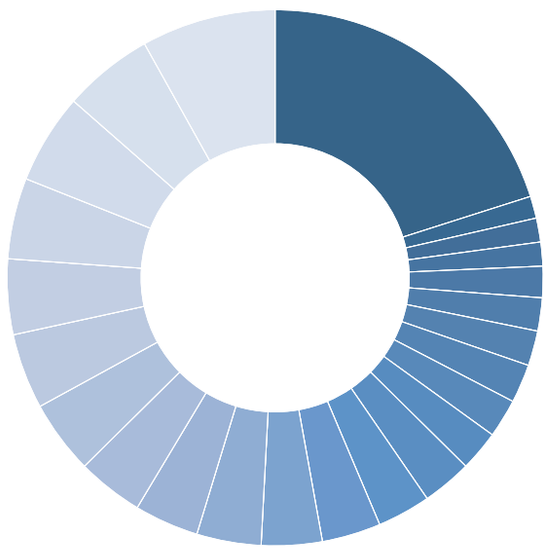

الأولى للتأمين
عضو مجموعة سوليدرتي

أكثر أماناً..
أكثر استقراراً..

Partners شركاء

Tel: +962 6 5777555
Fax: +962 6 5777551
P.O.Box: 189 Amman 11822 Jordan
info@firstinsurance.jo
www.firstinsurance.jo
First Insurance Company
@First_insurance
First Insurance

د. علي الوزني في حديث خاص لـ الرأي:

- «ألاولى للتأمين» و«اليرموك» للتأمين ينتهيان من اتمام صفقة الاندماج بينهما
- ٢٨ مليون دينار رأس مال الشركة الجديدة بعد عملية الاندماج والميزانيات ستصدر موحدة
- سيصار لإشهار الشركة الجديدة في الربع الأخير من العام الجاري
- الشركة ستمارس نوعان من التأمين: عامة وعلى الحياة
- عملية الدمج ستكون جاذبة لمعيدي التأمين ما سيؤدي الى تحسين القدرة التفاوضية للشركة من السعة الاكتتابية
- نأمل من الحكومة تقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية للشركة الجديدة لتحفيز الآخرين على الاندماج
- شركات التأمين الاسلامي تحظى بثقة من المؤسسات الاقتصادية ما جعلها تنافس «التأمين» التقليدية

عمان- الرأي

أكد الرئيس التنفيذي لشركة الأولى للتأمين،الدكتور علي الوزني، عن إتمام صفقة الاندماج مع «اليرموك للتأمين» من خلال استحواذها على 77% من رأسمال هذه الأخيرة ليشكلا معا شركة تقدم الخدمات التأمينية وفق أحكام وشروط الشريعة الإسلامية. وأضاف الدكتور الوزني في تصريح لـ« الرأي » أن رأسمال الشركة الجديدة بعد إتمام عملية الاندماج سيبلغ 28 مليون دينار، موضحا ان ميزانية موحدة ستصدر عن الشركتين ويتم فيها إظهار البيانات المالية بكل شفافية ووضوح.

وعدد الدكتور الوزني، والذي يشغل أيضا رئاسة الاتحاد الأردني لشركات التأمين، أسباب اختيار «اليرموك للتأمين» للاندماج معها، مبينا ان «اليرموك» تعد من أقدم الشركات العاملة في السوق المحلي وتتمتع بمصداقية عالية وشبكة علاقات مميزة احتفظت بها على مدار 35 عاما هي مدة تأسيس الشركة. وأضاف أن الشركة الجديدة ستقدم خدمات متكاملة؛ إذ تمتلك «اليرموك» رخصة تأمين على الحياة وهي غير متوفرة في «الأولى».

ولفت إلى أن «اليرموك» للتأمين امتلكت محفظة استثمارية متنوعة امتازت بسياستها المتحفظة الى جانب امتلاكها عقارات بمواقع متميزة، مشيرا الى ان الكادر الوظيفي في الشركة يعد من أفضل العاملين في هذا القطاع من حيث الخبرة والكفاءة.

ورجح الدكتور الوزني، ان يصار لإشهار الشركة الجديدة في الربع الأخير من العام الجاري، موضحا أنه سيتم دعوة الهيئة العامة ل «الأولى» و «اليرموك» للانعقاد كل على حدا للموافقة على إجراءات الاندماج،فيما ستقوم وزارة الصناعة والتجارة بتشكيل لجنة هدفها انتخاب مجلس إدارة لحين اشهار عملية الدمج.

بين أن شركة التأمين الاسلامية الجديدة ستمارس نوعين من التأمين؛الأول تأمينات عامة والثاني تأمينات حياة ، موضحا أن ممارسة تأمينات الحياة سيعالج مشكلة قائمة في السوق المحلي بسبب وجود شركة واحدة تقدم هذا النوع من الخدمات للمواطنين. وحول الفوائد المتحققة عن عملية الدمج لشركة الأولى للتأمين ، ذكر الدكتور الوزني،أن عملية الدمج ستؤدي إلى تخفيض المصاريف الإدارية والعمومية في الشركة، ويحسن الوضع السوقي لها من حيث توسيع قاعدتها الرأسمالية بشكل أكبر وأفضل، وتحسين المحفظة الاستثمارية مما يؤدي لإشهار شركة أكثر صلابة وتقدم أفضل الممارسات في مجال الخدمات التأمينية . وأكد أن الإتفاقيات الموقعه قبل عملية الاندماج ستبقى قائمة حتى انتهاءها رسميا.

ونوه الى ان الشركة الجديدة الناتجة عن عملية الدمج ستكون جاذبة لمعيدي التأمين مما سيؤدي الى تحسين القدرة التفاوضية للشركة من حيث السعة الاكتتابية واعادة والشروط الاخرى.

كما كشف الدكتور الوزني أن العمل جار حاليا لبناء علاقات استراتيجية مع البنك العربي الاسلامي، لافتا الى انه تم سابقا توقيع اتفاقيات لايجاد ممثلين لشركة الأولى للتأمين في 7 فروع. وبين أن شركة التأمين المملوكة للبنك او التابعة له لديها ميزة تنافسية أفضل من الشركات الأخرى، موضحا ان الاستثمار في شركات التأمين تعد "فرصة" لم تستغلها البنوك المحلية بشكل جيد بعد.

وحث الدكتور الوزني، وزارة الصناعة والتجارة على تقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج، مبينا أن تقديم هذه الحوافز سيكون دافعا لبقية الشركات للاقدام على عمليات الاندماج والاستحواذ في سوق التأمين المحلي.

وأشار الوزني ان الحصة السوقية لشركات التأمين الاسلامية في الاردن تقدر بحوالي 7 بالمئة من سوق التامين قد ترتفع الى 10 بالمئة خلال السنتين المقبلتين.

> العمل جار حاليا لبناء علاقات استراتيجية مع البنك العربي الاسلامي

واضاف ان هناك شركتي تأمين اسلامي في الاردن تقدمان اعمال التأمين التكافلي وشهدت مجموع اعمالهما نموا مطردا خلال السنوات الماضية كونهما فرعا اساسيا ومكملا لفروع الصيرفة الاسلامية التي باتت تشهد توسعا كبيرا واقبالا من قبل الاقتصاد العالمي على البنوك وشركات التأمين والتمويل الاسلامية. واشار الى ان شركات التأمين الاسلامي العاملة تحظى بثقة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية بشكل مكنها من المنافسة القوية امام شركات التأمين التقليدية، في وقت شهد حجم التأمين التكافلي في العالم نموا بنسبة 19 بالمئة.

وبين ان مبدأ التأمين التكافلي يساهم في تقليل الخسائر الناتجة عن المخاطر التي يمكن أن تواجه البعض بما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية، فهو يتضمن قيام كفالة متبادلة بين مجموعة من الأفراد أو المؤسسات والشركات على تحقيق مصلحة أو دفع مضرة، مشيرا الى ان المبدأ التكافلي في التأمين لا يقوم على مبدأ الربح كأساس بل على مواجهة المخاطر والتخفيف من آثارها.

واشار الى ان التأمين الاسلامي (التكافلي) يركز على التعاون وعلى أساس الفصل بين الاعتمادات المالية لعمليات التأمين، وبين عمليات المساهمين، وبالتالي ترحيل ملكية تلك الاعتمادات والعمليات الخاصة بها إلى حاملي الوثائق.واوضح ان أعمال التأمين التكافلي تختلف عن طرق واساليب «التأمين التقليدي» إذ يستفيد حملة الوثائق حصراً وليس المساهمين من الأرباح الناتجة من التكافل والأصول الاستثمارية بحيث يستثمر المساهمون، الذين يديرون الشركة بالنيابة عن حملة الوثائق، الأصول الاستثمارية المتمثلة في صندوق التكافل وعليه يتم مكافأة المساهمين بحصولهم على نسبة من الأرباح المحققة من هذه الاستثمارات.

> رأسمال الشركة الجديدة بعد إتمام عملية الاندماج سيبلغ 28 مليون دينار

ويشار الى شركة الأولى للتأمين أسست في الأردن في عام 2007 برأس مال مقداره 24 مليون دينار أردني لتعتبر ثاني أكبر شركة تأمين بالأردن من حيث رأس المال ،وهي تقدم خدماتها التأمينية إعتماداً على مبادئ إسلامية (تكافل).

ومنحت وكالة التصنيف العالمية (A.M. Best) للعام الرابع على التوالي شركة الأولى للتامين تصنيفاً للقدرة المالية ب ++ بمنظور مستقر، كأعلى تصنيف للقدرة المالية يمنح لشركة تامين أردنية. ويشار الى الارباح الصافية لشركات التأمين العاملة في المملكة سجلت ارتفاعا بنسبه 30.5% للعام الماضي مقارنة مع العام 2013 ، بحجم ارباح بلغ 32.7 مليون دينار مقارنة مع 22.7 مليون دينار لذات الفترة من العام 2013.

واحتلت شركة الاولى للتامين المرتبة الرابعة من حيث الحصة السوقية باجمالي الاقساط المكتتبه للعام 2014 بحجم 25.8 مليون دينار وبصافي ربح بلغ 1.4 مليون دينار،بينما حققت شركة اليرموك للتامين اجمالي اقساط مكتبية بلغت 10 مليون دينار تقريبا وبصافي ارباح بلغ 214.5 الف دينار.

> احتلت شركة الاولى للتامين المرتبة الرابعة من حيث الحصة السوقية باجمالي الاقساط المكتتبه للعام ٢٠١٤ بحجم 25.8 مليون دينار

> حث الدكتور الوزني، وزارة الصناعة والتجارة على تقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج، مبينا أن تقديم هذه الحوافز سيكون دافعا لبقية الشركات للاقدام على عمليات الاندماج والاستحواذ في سوق التأمين المحلي

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م

أول شركة تأمين إسلامي «في الأردن»

الحائزة على تصنيف "A" للقدرة المالية التكافلية

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تاسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 12 مليون دينار أردني. وقد أنشأت **شركة التأمين الإسلامية** على أساس نظام التأمين التعاوني الذي أقرته المجامع الفقهية وهيئات كبار العلماء كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية ذات مبدأ أساسي يرتكز على إدارة أموالها وفق مبادئ وأحكام التأمين التعاوني المقرّ شرعاً وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم.

حققت **شركة التأمين الإسلامية** نجاحات متواصلة على مدار ال19 عاماً من عمرها، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات في مجال التأمين وإعادة التأمين التي تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس. وقد صدر عن الشركة العديد من مؤلفات مديرها العام السيد أحمد محمد صبّاغ حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً. ويرأس مجلس إدارتها الأستاذ/ موسى عبد العزيز شحادة.

المبادئ والأسس التي تُمارس على أساسها التأمين التعاوني

تُمارس **شركة التأمين الإسلامية** التأمين التعاوني وفق الضوابط والأسس التالية :-

1. ممارسة العمليات التأمينية على أساس التأمين التعاوني كبديل مشروع عن التأمين التجاري، والالتزام بالأحكام الشرعية في جميع أعمال الشركة .
2. عدم تأمين الممتلكات التي تدار بطريق غير مشروع ، أو يكون الغرض من إنشائها يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية ، كالبنوك التجارية .
3. إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين من قبل **شركة التأمين الإسلامية** كجهة مستقلة ، على أساس الوكالة بأجرٍ معلوم ، يحدد ابتداءً قُبيل بداية كل سنة مالية ، وتُدفع من اشتراكات المستأمنين .
4. الفصل بين حساب المساهمين في الشركة بوصفها مديراً لعمليات التأمين وبين حساب المستأمنين (حملة الوثائق) بحيث يكون رأس مال الشركة التابع للمساهمين مفصولاً فصلاً كاملاً عن أموال المستأمنين ، وذلك منعاً لاختلاط الأموال وتحقيقاً للعدالة والشفافية.
5. استثمار المتوفِّر من اشتراكات التأمين على أساس عقد المضاربة بحيث تكون الشركة طرفاً مضارباً، والمستأمنون الطرف صاحب المال ، والأرباح بين الفريقين حصة شائعة محددة ابتداءً قبيل بداية كل سنة مالية .
6. تقديم الدعم المالي اللازم لحساب المستأمنين عند الحاجة والضرورة من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن ، إذا لم تَفِ الأقساط المستوفاة من المستأمنين لتغطية العجز .
7. الالتزام بتطبيق المعايير الشرعية الخاصة بالتأمين الإسلامي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
8. تُعتبر مسؤولية إخراج الزكاة الشرعية مسؤولية شخصية لكل من المساهمين والمستأمنين .

أهم وثائق التأمين التي تصدرها الشركة :

١-	تأمين التكافل الاجتماعي «الحياة»	٩-	تأمين أخطار مقاولي الإنشاءات والتركيب
٢-	تأمين السيارات	١٠-	تأمين أخطار المهنة
٣-	تأمين أخطار النقل البحري والجوي والبري	١١-	تأمين معدات وآليات المقاولين
٤-	تأمين نفقات العلاج الطبي	١٢-	تأمين الحوادث الشخصية
٥-	تأمين أخطار الحريق والسرقة	١٣-	تأمين إصابات العمل
٦-	تأمين ضمان خيانة الأمانة	١٤-	تأمين النقود المحفوظة والمنقولة
٧-	التأمين المنزلي الشامل	١٥-	تأمين المسؤولية المدنية
٨-	التأمين المصرفي الشامل	١٦-	تأمين المساعدة لحوادث السيارات

(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م

أول شركة تأمين إسلامي «في الأردن»

تعاهد الله ثم تعاهد كلٌّ من دعم ويدعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي عامة ومسيرة التأمين الإسلامي خاصة بأن تحافظ على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها ، وأن تبقى في خدمة عملائها على الوجه الأكمل وبما يرضي الله تبارك وتعالى كما عودتكم دائماً منذ تأسيسها عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
وهي الآن، بما لديها من طاقات وخبرات بشرية متخصصة في جميع مجالات التأمين المعروفة محلياً وعالمياً فإنها تقوم بتوفير كافة الاحتياجات التأمينية لجميع القطاعات، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

رؤى إسلامية لخدمات تأمينية

19 عاماً من الريادة والعطاء في خدمة الاقتصاد الإسلامي

«التعاون رسالتنا و التكافل غايتنا»

للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف رقم 568 3310 أو مراجعة مكاتب شركة التأمين الإسلامية
الإدارة العامة : شارع وصفي التل (الجاردنز)- (94) مجمع الطباع - هاتف 562 0151 – فاكس 562 1414
عمّان : ص.ب 941000 – الرمز البريدي 11194 – الأردن
البريد الالكتروني : islamicinsurance@orange.jo الموقع الالكتروني : www.islamicinsurance.jo
فرع الوحدات : هاتف : 06 – 475 5994 ، فرع ماركا :تلفاكس : 06 – 4881200 فاكس : 06 – 474 1808

"التأمين".. فرص وتحديات

أدار الندوة: د.خالد الشقران
حررها وأعدها للنشر: بثينة جدعون

ناقشت ندوة «قطاع التأمين.. فرص وتحديات» التي نظمها مركز الرأي للدراسات بالتعاون مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين، واقع هذا القطاع، والتحديات والإشكاليات التي يواجهها كل من التأمين الإلزامي والصحي، إضافة إلى آثار تداعيات إلغاء هيئة التأمين.

وخلصت الندوة التي شارك فيها ممثلون عن شركات التأمين وخبراء واقتصاديين، إلى ضرورة إعادة هيئة التأمين أو ما يشابهها كجهة رقابية متخصصة في أعمال التأمين لتنظيم القطاع بأذرعه المختلفة سواءً كانت شركات تأمين أو خدمات تأمينية مساهمة.

ودعا المشاركون إلى استكمال معالجة التأمين الإلزامي بشكل جذري وصولاً إلى تحرير أقساط التأمين الإلزامي، وأن يصبح التأمين الصحي تأميناً إلزامياً على العاملين في القطاع الخاص.

وأكدوا على أهمية إصدار قانون التأمين وإنشاء محاكم خاصة به، وإنشاء معاهد لتدريب العاملين في قطاع التأمين بهدف تطوير أدائهم.

وشددوا على أن تأسيس معهد للتأمين سيكون له أثر إيجابي في الجانب التشريعي، داعين إلى القيام بحملة توعوية تأمينية تخاطب المواطن، ليتعرف من خلالها على واقع القطاع، وعلى أنواع التأمين التي تهمه، بحيث تكون هذه الحملة بلغة مبسّطة لتصل الرسالة بشكل مباشر.

وطالبت الندوة الجانب الرسمي ممثلاً بوزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الاتحاد لبلورة توجهات القطاع ومطالبه، والدفع به ليحتل المركز الذي يليق به.

دور الإعلام الرقابي

من جانبه قال رئيس تحرير صحيفة الرأي الزميل طارق المومني إن قطاع التأمين بالنسبة لنا كصحفيين يعدّ قطاعاً مهماً جداً، مؤكداً على دور الرأي في بناء شراكات مع القطاعات الاقتصادية المختلفة وبحث ما لها وما عليها.

وأكد على دور الإعلام الرقابي في الإشادة ايجابياً إلى عمل إصلاحي والتأشير على الخلل أو السلبيات بقصد إصلاحها وتصويبها وليس بقصد التشهير، مضيفاً أننا منفتحون على أي آراء تفيد التقدم بقطاع التأمين إلى الأمام، مشيراً إلى أن سياسة إظهار الدور الذي تمارسه القطاعات الاقتصادية المهمة في خدمة بلدنا، بحيث نشير إلى القائمين على هذه القطاعات والعاملين فيها من أبناء البلد وحجم استثماراتهم، ودورنا هو تشجيعهم والأخذ بأيديهم، وكذلك في بناء الشراكات معهم ومساندتها.

تعويم التأمين الإلزامي

وقال رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الأولى للتأمين د.علي الوزني إنه منذ العام 1999 حتى وقتنا الحاضر تعاقب على وزارة الصناعة والتجارة التي تولت مجلس إدارة هيئة التأمين خمسة عشر وزيراً، منهم من مكث 3 أشهر و5 أشهر ومنهم من مكث 3 سنوات، عاداً ذلك بالمعضلة، لأن أي وزير عندما يستلم الوزارة تنتهي مدة استلامه لها وهو لا يعرف شيئاً عنها.

وأوضح أن التأمين الإلزامي نُظّم من خلال 3 أنظمة أولها عام 1985،مشيراً إلى أن هذه الأنظمة ألحقت خسائر في قطاع تأمين المركبات الأردنية بقيمة 212 مليون دينار، إضافة إلى أن النظام الذي صدر عام 1985 تكبد خسارة وصلت إلى 9 ملايين دينار، وفي عام 2001 بلغت الخسارة 93 مليون دينار، أما في عام 2010 فكانت الخسارة 110 ملايين دينار، أي أن الخسارة بلغت ما مجموعه 212 مليون دينار على مدى السنوات السابقة.

وأضاف الوزني أن القيمة الفعلية لهم حاليا، ضعف رؤوس الأموال، فعندما تجلس على أي طاولة اجتماع خلال 15 سنة وفي إحدى السنوات تخسر 20 مليون دينار وفي سنة أخرى 10 مليون دينار، فأن النتائج تكون قد تحسنت، لافتاً إلى أن الأدهى من ذلك أن جميع الوزراء السابقين الذين تولوا وزارة الصناعة والتجارة كانوا متفقين بالرأي معنا بالرأي حول موضوع قطاع التأمين ورغم ذلك المشكلة موجودة، مبيناً أن نتائج العام الماضي أظهرت خسارة بقيمة 5 ملايين دينار، كما أنه في عام 2015 ستتجاوز خسائر شركة التأمين 20 مليون دينار.

وأكد أنه لا يجوز الاستمرار في هذا الموضوع ولا بأي شكل من الأشكال، كما أنه لا يجوز للحكومة أن تتبنى أو تدعم منتج على حساب القطاع الخاص، مضيفاً أنه بما أننا قانونيين ربما كان من المستحسن أن يقوم قطاع التأمين ممثلاً بمجالس إدارات شركات التأمين بمقاضاة الدولة وهو الأمر الذي أغفلنا عنه خلال السنوات الماضية، متسائلاً: لماذا لا نقاضي من قام بإصدار تشريعات وألزم القطاع بالخسائر؟.

وأشار الوزني إلى أن القضية قد تكون رابحة، متسائلاً: إلى متى سنبقى في هذا الوضع؟، هنالك 4 شركات خرجت من سوق التأمين تركت ورائها قصص مأساوية لأشخاص يستحقون التعويض ولم يجدوا من يعوضهم، مؤكداً أنه يتحدث من منطلق مصلحته كشركة تأمين أو اتحاد تأمين، ولكن المواطن من يدفع له؟، مبيناً أن هناك 4 شركات أفلست قصراً و3 شركات لا تكتتب بالتأمين الإلزامي، كما أن بعضها منذ شهر كانون الثاني الفائت بسبب وصول النسبة إلى 75% من حقوق الملكية ستتوقف عن الاكتتاب.

ودعا إلى إيقاف التأمين الإلزامي، محملا مجالس الإدارة مسؤوليةَ خروج أي شركة تأمين من السوق، متسائلاً في الوقت نفسه عن المسؤول عن حماية حقوق المواطن، خاصة إذا كان الخروج بسبب قرارات أو تشريعات مست بحقوق المساهمين فيها.

الرواشدة: للإعلام الدور الأكبر في تسليط الضوء على تحديات القطاعات الاقتصادية

وقال رئيس مجلس الإدارة في المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي الزميل رمضان الرواشدة، إننا في الرأي نحظى برؤية وطنية شاملة في المجالات المختلفة، فـ الرأي صحيفة وطنية ترفد الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن هذه الندوة تأتي ضمن هذا السياق الذي نتوجه فيه إلى قطاعات وشرائح المجتمع كافة، وذلك انطلاقاً من وعينا بأهمية دور الإعلام في التأشير على أي خلل في هذه القطاعات ونشر تفاصيل الندوات وخلاصاتها وتزويد صانع القرار بها.

تابعونا على شبكات التواصل الاجتماعي للحصول على أحدث الأخبار

alrainewspaper | @alrai | /alrainewspaper | @alrainewspaper

لإبداء الرأي أو للحصول على النسخة الإلكترونية الكاملة من الملحق، تفضلوا بزيارة موقع الرأي الإلكتروني وموقع الرأي للدراسات

alraicenter.com | alrai.com

فريق عمل الملحق: د. خالد الشقران | رانيا الهندي | عمر العلان | هادي الشوبكي | بثينة جدعون | علاء القرالة

تصوير: عبدالله أيوب | التصميم والإخراج: بسام حمدان

الرأي

رئيس التحرير
طارق المومني

رئيس مجلس الإدارة
رمضان الرواشدة

المدير العام
فريد السلواي

تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية

212 مليون دينار خسائر في قطاع تأمين المركبات

سعادة

27 مليون دينار خسائر «الإلزامي» في 5 سنوات

وأشار الوزني إلى تصريحات رئيس الوزراء في مؤتمر عام أقيم في 26 نيسان الماضي بالبحر الميت حول عدد الأردنيين غير المؤمنين، حين أشار رئيس الوزراء إلى قول وزير الصحة من أن 13% هي نسبة غير مؤمنين، مضيفاً أن عدد غير المؤمنين بالقطاع الخاص أكثر من مليوني شخص.

وأضاف أنه يوجد حالياً مشروع للتأمين الصحي مطروح من هيئة التأمين تقوم وزارة الصناعة والتجارة بمتابعته، لافتاً إلى أن هناك بطئاً بتنفيذ هذا المشروع الذي من شأنه أن يرفع مساهمة قطاع التأمين بالأردن إلى حوالي 4%-3.5، مؤكداً أن هذا المشروع يمثل الحل لمن ليس له تأمين صحي.

وقال الوزني إن نظام الرعاية الصحية في الأردن معقد، إذ إن هناك أكثر من جهة للتأمين سواءً حكومي أو خاص أو عسكري، داعياً إلى ضرورة تبني هذا المشروع.

وبخصوص موضوع هيئة التأمين أوضح أنه بالرغم من أننا نتفق بأن قرار إلغاء هيئة التأمين كان قراراً خاطئاً، إلا أنه تم إتخاذه والموافقة عليه بموجب قرار ديمقراطي من الوزارة إلى البرلمان.

وأكد الوزني أن الخدمات التي كنا نأخذها من قبل كانت أفضل، لأنه يجب أن تكون الحكومة أدرى وأكثر حرصاً منا، إذ إن هذا القطاع يمس كل المواطنين.

وبيّن أنه عندما أُسست هيئة التأمين عام 1999 فُرض على قطاع التأمين نسبة تمويل بقيمة 0.7 لهيئة التأمين والتي أصبحت بعد مفاوضات 0.5، ومضيفاً أنه لتمويل Activity هناك مجلس إدارة ومدير عام هيئة ونائب مدير عام هيئة وطاقم كبير ودورات وحملات إعلانية وتوعية، أنفقنا حوالي 25 مليون دينار وما زلنا ندفع.

من جهة أخرى أشار الوزني إلى أنه الجميع احتج علينا عندما تم رفع بدل أتعاب نقل الملكية إلى 10 دنانير.

التأمين الإلزامي

قال الرئيس الأسبق لاتحاد شركات التأمين د.رؤوف أبو جابر إن التأمين الإلزامي هو القضية المؤرقة بين شركات التأمين والمراجع الحكومية، مضيفاً أن بعض الجهات قامت بـ «حملة منظمة» ضد قطاع التأمين، داعياً في الوقت نفسه إلى أهمية اطلاع الرأي العام على الخدمات الكبيرة التي يقدمها هذا القطاع التأمين للمجتمع.

٢٥ شركة تأمين

وقال أمين عام الجمعية الأردنية للتأمينات الصحية فواز العجلوني إن شركات التأمين العاملة في الأردن والبالغ عددها 25 شركة، تضم نخبة من الخبراء في مجالات التأمين المختلفة، وهي تقدّم خدمة للمواطن ليحفظ حقوقه التأمينية، مشيراً إلى أن أقساط التأمين بلغت في عام 2013 حوالي 490 مليون دينار، منها 128 مليون دينار تأمين صحي، أي بما نسبته 26%.

نظام تأميني متطور

وأكد رئيس مجلس إدارة المنارة للتأمين د.باسل الهنداوي على أهمية قطاع التأمين، مشيراً إلى أن كثيراً من الفعاليات الاقتصادية أو من المسؤولين في مواقع اتخاذ القرار لا يدركون أهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن من أهم ركائز الاقتصاد في أي دولة هو وجود نظام مصرفي متين، ونظام تأميني عصري متطور، ووجود نظام قضائي فاعل، لافتاً إلى أن حدوث أي خلل في هذه الركائز الثلاث سيؤثر سلباً على الاقتصاد.

وقال الهنداوي وهو رئيس سابق لهيئة التأمين إن هذا القطاع وصل إلى مراحل متقدمة، بالرغم من وجود جوانب ما زالت بحاجة لمعالجة، مشيراً إلى أن قطاع التأمين يؤثر في الاقتصاد الوطني كما يتأثر به.

وأوضح أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 2.3%-2، ورغم أن هذه من أعلى النسب على صعيد المنطقة، إلا أنها نسبة متواضعة مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى 7%.

وطالب الهنداوي بوجوب الدفع بمسيرة تطور هذا القطاع ليصل إلى المستوى المأمول، مشيراً إلى أن موضوعَي تأمين المركبات والتأمين الإلزامي، يؤثران سلباً على نتائج عمال قطاع التأمين، مضيفاً أن واقع التأمين الإلزامي على المركبات وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية يتطلب التعامل معه بـ «حساسية».

ودعا إلى عدم ترك هذا الجانب منسياً من سنة إلى أخرى، مؤكداً على وجوب الوصول إلى مرحلة يتم فيها التعامل مع التأمين الإلزامي على المركبات كأي تأمين آخر، بحيث يُترك لشركات التأمين قدرة التعامل بحرية الاكتتاب وتحديد السعر المناسب لهذا الخطر، مضيفاً أنه في حال كان هناك صعوبة بالتطبيق، فإنه يمكن التعامل مع الأمر بتدرج وبمهنية متوازنة.

وأشار الهنداوي إلى أن التأمين ليس خدمة اجتماعية مجانية، كما أنه ليس مفروضاً على المواطن والمؤسسات، بل إنه يمثل خدمة تقدمها شركات التأمين مقابل قيمة مالية مقدَّرة بشكل موضوعي.

وقال إن قطاع التأمين يعتمد بشكل كبير على تأمين المركبات الذي يشكل 40% من حجم السوق، وأن من الضروري أن ينوع القطاع المحفظةَ التأمينية بشكل أفضل ليكون هنالك توازن بين فروع التأمين المختلفة، وكي لا يكون القطاع عرضةً للتذبذبات بسبب نتائج التأمين الإلزامي على المركبات تحديداً.

وبيّن الهنداوي أن التأمين الإلزامي على المركبات يعدّ إجبارياً، كما أن هنالك تأمينات أخرى قد تستدعي المصلحة الوطنية أن تكون إلزامية وإجبارية، مشيراً إلى أن العاملين في كثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة ما زال العاملون فيها لا يحصلون على تأمين صحي، وكذلك بالنسبة إلى تأمينات الزلازل والكوارث الطبيعية والتأمين الادخاري وغيرها، مما أثر وسيؤثر سلباً على قطاع التأمين، واصفاً القرار بالمتسرع، إذ لم تتم دراسته بالشكل السليم.

وأضاف أن قطاع التأمين له خصوصية من بين قطاعات الخدمات المالية، وإن هيئة التأمين أُنشئت نظراً لخصوصية هذا القطاع وفي ظل واقع قطاع التأمين على المستوى العالمي، وبالتالي لا بد من مراجعة واقع هذا القطاع، وإيجاد آلية لوجود جهة رقابية مستقلة متخصصة فيه.

ولفت الهنداوي إلى أن عامل الوقت سيبرهن بأن غياب مثل هذه الجهة إلى «هيئة التأمين» سلبياً على تطور قطاع التأمين، مؤكداً أن القطاع يتطلب جهة رقابية فنية متخصصة، لا أن تكون مجرد مؤسسة ضمن المؤسسات الخدمية، وبالتالي لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح في ما يتعلق بتعامل الجانب الرسمي مع هذا القطاع، لإيجاد قطاع تأميني منتظم، والمساهمة في وضع السياسات اللازمة لتطويره.

دراسات البنك الدولي

من جانبه أشار مدير عام الهيئة الدولية للتأمين فارس قموة إلى وجود العديد من التقارير والدراسات التي قدمت عن موضوع التأمين منها دراسات البنك الدولي، ودراسات من جهات عالمية مختصة، لافتاً إلى وجود هذه التقارير عند الجهات المعنية، والتي منها اتحاد شركات التأمين الذي قام بدور فعال بجمع هذه الدراسات، مؤكداً في الوقت نفسه على دور وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي في هذا الموضوع.

وبيّن قموة أن قرار الغاء هيئة التأمين شكّل عائقاً كبيراً في تطور القطاع، مؤكداً على الدور الرقابي الذي يقوم فيه البنك المركزي في هذا القطاع، والذي يعدّ دوراً رقابياً عالمياً.

وبخصوص التأمين الإلزامي دعا قموة إلى ربط بطاقة التأمين بالمواطن السائق وليس بالمركبة، فالمواطن السائق هو الذي يقوم بالحادث وليس المركبة، وكذلك ربط قاعدة المعلومات بين السائق وتسعير الخطر لما لذلك من نواح إيجابية تنعكس على إدارة السير والاقتصاد الوطني، كما دعا إلى مكافأة السائق الجيد ومعاقبة المخالف بمبالغ تأمين مدفوعة.

وأوضح أن موضوع التأمين الصحي تمت مناقشته مع رئيس الوزراء، إذ إن للتأمين دوراً في هذا الموضوع كونه يحمي المواطن والطبيب والجهات الطبية على حد سواء. داعياً إلى وجوب أن تكون الخدمات المقدمة خدمات طبية وفي الوقت نفسه مهنية ومؤسسية، وأن يتم إيجاد بوليصات تأمين لحماية التكاليف.

إلغاء هيئة التأمين

وقال مدير عام المتحدة للتأمين وعضو مجلس إدارة الاتحاد الوطني لشركات التأمين عماد الحجة إن قرار إلغاء هيئة التأمين يعدّ قراراً خاطئاً أضر بقطاع التأمين، إذ إن الهيئة هي الجهة الرقابية والتشريعية المختصة بأمور التأمين وحيثيات وتفاصيل القطاع، مشيراً إلى أن التأمين الإلزامي يعدّ موضوعاً شائكاً ما زالوا يعانون منه منذ سنوات طويلة.

وأوضح أن التأمين الإلزامي هو السلعة الوحيدة التي بقيت مدعومة بالنسبة للدولة على حساب شركات التأمين لمصلحة المواطن، داعياً إلى وجوب إصلاح موضوع التأمين الإلزامي من حيث عدم كفاية الأقساط مقابل التعويضات، وكذلك الحوادث المفتعلة، ورفع القضايا من قبل المحامين، إضافة إلى المغالاة بسبب «التعجيزات» التي تفرض عليهم من قبل الجهات الطبية نتيجة حوادث السير.

خسائر قطاع التأمين

ووصف رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات ومساعد المدير العام لشركة المجموعة العربية للتأمين وليد القطط واقع قطاع التأمين بأنه "شركات تعمل بمئات الملايين وعائد الاستثمار لديها لا يتجاوز 2%"، عاداً الأمر بـ "المأساة"، مشيراً إلى أن تأمين السيارات يُشكّل أكبر حصة من أنواع التأمينات في الأردن بنسبة تتراوح بين 35 و40%، وأن مشكلات التأمين تنحصر بالتأمين الإلزامي للمركبات.

وأضاف أن شركات التأمين ليست لديها أيّ صلاحية، فهذا تأمين مفروض بتغطياته وأقساطه، فقد ثبت خلال السنوات الماضية أن هذا التأمين يحقق خسائر، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن بالأسعار أو التغطيات التي لا تتناسب مع الأسعار.

وأشار القطط إلى قيام الاتحاد الأردني بإحضار خبراء من البنك الدولي رأوا بأن الأسعار فيها نقص بحدود 40%، ومؤكداً أن هذه هي سبب خسائر قطاع التأمين في الأردن.

وأوضح أن التأمين الإلزامي يعدّ تأميناً اجتماعياً، متسائلاً: لو أننا في الأردن لم نوجد قطاع التأمين الإلزامي، كيف ستُحَل مشاكل المواطنين بالحوادث؟ لافتاً إلى أننا نعاني في الأردن من نسب حوادث عالية مقارنة مع عدد السيارات الموجودة لدينا.

وأضاف القطط أن المشكلة بالسعر مردها إلى أن التأمين الإلزامي ينقسم إلى قسمين: تأمين السيارات الأردنية، وتأمين السيارات الأجنبية، فالسيارات الأجنبية تحقق أرباحاً وهي تخفف

علي الوزني

- ضرورة وقف تسعير التأمين الإلزامي من قبل الحكومة
- الوزني : تعاقب 15 وزراء على «الصناعة والتجارة» منذ 1999 سبب معضلة للقطاع
- جميع الوزراء يتفقون معنا بضرورة معالجة التحديات ولكن النتيجة لأشي
- خسائر القطاع للعام الحالي ستتجاوز 20 مليون دينار
- لا يجوز للحكومة أن تتبنى أو تدعم منتج على حساب القطاع الخاص
- لماذا لا نقاضي من قام بإصدار تشريعات وألزم القطاع بالخسائر؟
- شركات خرجت من السوق تركت ورائها قصصاً مأساوية لأشخاص يستحقون التعويض
- **4** شركات أفلست قصراً و٣ شركات لا تكتتب بالتأمين الإلزامي
- عدد غير المؤمنين بالقطاع الخاص أكثر من مليوني شخص
- مشروع التأمين الصحي الشامل من شأنه أن يرفع مساهمة القطاع بالأردن إلى حوالي **4-3.5%**
- نظام الرعاية الصحية معقد وهناك أكثر من جهة للتأمين
- فُرض علينا نسبة تمويل بقيمة **0.5%** لهيئة التأمين أنفقنا عليها **25** مليون دينار وما زلنا ندفع رغم الغائه

ربط اعطاء تأشيرة الدخول إلى المملكة بعمل بوليصة تأمين صحي

من خسائر السيارات الأردنية، مضيفاً أن السبب هو في أسعار التأمين الإلزامي للسيارات الصالون الأردنية والأجنبية فقط، إذ تصل قيمتها إلى 69 ديناراً للسيارات الأردنية، و103 دنانير للسيارة الأجنبية، مضيفاً أن هناك فرقاً بنسبة 30% وهنا تكمن المشكلة، فلو تم رفع الأسعار بنسبة 30% فإن قطاع التأمين سيصل إلى "نقطة التعدد".

وأوضح أن قطاع التأمين ضُمَّ لوزارة الصناعة والتجارة باسم إدارة التأمين بعد أن كان هيئة مستقلة، مضيفاً أن القطاع عندما كان هيئة مستقلة كانت هناك مرونة وسرعة بالقرار ورقابة مالية، لكن هذا الأمر سيُفتقد بعد الانضمام لأن القرارات ستعاني من البيروقراطية.

وأشار القطعلي إلى الناقل البري لو أُجبر على الحصول على بوليصة تأمين من شركات التأمين وفقاً لما لديه من وثائق، فإن هذا سيزيد من إيراد القطاع ويخفف من الخسائر الناتجة عن التأمين الإلزامي للسيارات.

وتساءل عن السبب وراء عدم صدور مشروع تعليمات جديد عن "إلزامية التأمين من أخطار الزلازل للمنشآت الحكومية والقطاع الخاص"، رغم أن الأردن صُنّف ضمن "الدول الخطيرة" في هذا المجال، مؤكداً أن هذا المشروع سيحقق إيرادات لشركات التأمين ويخفف من الخسارة.

وبخصوص تأمين القادمين إلى الأردن قال القطعلي إننا نعامل الوافد معاملة ممتازة، متسائلاً: لماذا نتحمل تكاليف أو نفقات معالجة الوافد على حساب الدولة؟ داعياً إلى عدم إعطاء تأشيرات دخول لأي وافد من دون عمل بوليصة تأمين صحي له أسوة بما هو معمول به الدول الأوروبية، مشيراً إلى أن هذا الأمر يحقق إيراداً لشركات التأمين ويرفع مستوى الدولة.

وأشار إلى نظام التأمين الإلزامي رقم 12/2010 الذي ينص على إدخال السائق المتسبب بالحادث بالتأمين، متسائلاً: لماذا نغطي السائق غير الأردني بالتأمين؟ داعياً إلى الاقتداء بالدول المجاورة في هذا المجال، فالأردني إذا تسبب بحادث سير في دولة أخرى يجد صعوبة في المعاملة، في حين أن الوافد إلى الأردن سواء كان عربياً أو أجنبياً يغطيه التأمين حتى لو كان هو مرتكب المخالفة.

جذب استثمارات خارجية

وقال مدير عام شركة المنارة للتأمين فادي سعادة إن أقساط تأمين المركبات تشكّل 40% من حجم أقساط التأمين، ويشكل التأمين الإلزامي 25% من إجمالي هذه الأقساط.

وأضاف أن خسائر التأمين الإلزامي بعيداً عن مراكز الحدود خلال السنوات الخمس الماضية تتراوح بين 20 و27 مليون دينار، الأمر الذي أثّر على قطاع التأمين الأردني عامة، وجعل متوسط العائد على حقوق الملكية وشركات التأمين الأردني بالكامل خلال الفترة نفسها 4.3%، مضيفاً أن متوسط الودائع هذا هو بالدينار الأردني، وبالتالي لم يكن هناك أي استثمار من الخارج بهذا القطاع.

وأكد سعادة أن القطاع لن يتحسن إلا بإيرادات جيدة له، ووقف استنزاف خسارة التأمين الإلزامي، مشيراً إلى أن 25% من أرباح شركات التأمين هي من التأمين على الحياة.

وأوضح أن مشكلة التأمين الإلزامي تكمن في الحوادث المفتعلة، وشراء قضايا من بعض المحامين، الأمر الذي يزيد من الخسائر في القطاع.

ودعا سعادة إلى تحسين التأمين الإلزامي وجذب استثمارات خارجية وإيجاد بوليصات وبضائع تأمين إلزامية.

تأمين صحي إلزامي

ودعا مدير عام شركة مدنت/ الأردن د.محمد العتيبي إلى جعل التأمين الصحي إلزامياً، إذ إن عدد الأفراد غير المؤمنين صحياً في الأردن يتراوح بين 25 و30%، لافتاً إلى أن الفائدة المتحققة من هذا التوجه ستكون كبيرة، إذ سيخفف العبء على الحكومة، ويزيد من إيرادات شركة التأمين.

وأشار العتيبي إلى أن انخفاض إيرادات التأمين جاء نتيجة انخفاض أعداد المرضى القادمين من الدول المحيطة في ظل الأحداث والظروف التي تمر بها، الأمر الذي أثّر سلبياً على الأشخاص غير المؤمنين أو المؤمنين في حال تم رفع أسعار التأمين الصحي.

وأوضح إنه لا يوجد لدينا في الأردن نظام ترميز موحد، إذ إن كل جهة طبية أو جهة مؤمنة عندها نظام وبروتوكول خاص بها، مما يحدث نوعاً من الفوضى، داعياً إلى وجوب إيجاد جهة معينة تتبنى طرح مشروع ترميز خاص في الأردن، الأمر الذي سيساعدنا كثيراً في معرفة كيفية سير التأمين الصحي لدينا.

ودعا العتيبي إلى تفعيل هيئة التأمين الصحي، بحيث تشمل جميع الجهات التي تتعامل مع التأمين الصحي من دون استثناء، ويكون من مسؤولياتها إعطاء الاستثناءات الصحية.

قانون التأمين

وقال مدير عام شركة المتوسط والخليج للتأمين «ميدغلف» علاء عبد الجواد إن موضوع قانون التأمين أعده خبراء، لكنه منذ سنوات موجود في ديوان التشريع من دون أن يحدث عليه تطوير، بحجة أن هناك قوانين أخرى لها أولوية.

وأكد أن أهمية قانون التأمين لا تقل عن أهمية القوانين الأخرى، وأن عدم وجود قانون طبي جعل شركات التأمين تصبح عرضة للابتزاز من بعض الأشخاص «الدخلاء على التأمين» والذين يهددون باللجوء إلى القضاء، مما يضطر شركات التأمين لتدفع أكثر مما هو مستحَقّ عليها لتفادي ذلك.

أزمة ثقة

ووصف مدير عام المجموعة العربية الأردنية للتأمين باسل حدادين موضوع التأمين ضد الغير بالشائك والطويل، مضيفاً أن هناك أزمة ثقة بين شركات التأمين والمواطن من جهة وبين شركات التأمين والحكومة من جهة أخرى.

وأضاف أن أي مواطن يشترك بالتأمين يدفع نقوداً مقابل وعود، وأن الدولة لا يوجد لديها ثقة كاملة بشركات التأمين، مشيراً بذلك إلى تأمينات الملكية الأردنية على الطائرات التي تؤمن خارج الأردن وفقاً لقانونها الخاص، رغم أن التعليمات تنص على أن يكون التأمين لدى شركات أردنية.

تسوية الخسائر

وقال مدير عام شركة تسوية الخسائر صخر العناني إن تسوية الخسائر أقرب ما تكون إلى «إدارة الكارثة» لتخفيف الخسائر قدر الإمكان والعودة لوزارة العمل وتقييم الخسارة وتسويتها استناداً إلى شروط وأحكام وثيقة التأمين.

وأضاف أن تسوية الخسائر تؤدي دوراً مهماً في مساندة قطاع التأمين، وهو إدارة الخطر نفسه قبل وقوع الحادث، لافتاً إلى أن شركات التأمين تتهيب من إدارة الخطر قبل وقوع الحادث خوفاً من «تطفيش» الزبون الذي يأتي بصعوبة لشركة التأمين، مضيفاً أن الجهة المنتدبة من قبل شركة التأمين إذا أرادت تقييم الخطأ القائم قبل وقوع الحادث فإن «الزبون» قد يرفض انطلاقاً من أن هذا يعطله عن عمله، ولو أن المؤمن له يبلَّغ مسبَقاً بمجيء هذا المنتدب لتقييم الخطر فإنه سيتعاون معه بالتأكيد، كون مصلحته بالنهاية هي عدم وقوع حادث عنده.

وأكد العناني أن تفعيل هذا الجانب سيجلب دخلاً إضافياً لشركة التأمين، لأن المؤمن له يكون في معظم الأحيان غير مكتمل التأمين، بحيث أنه عندما يسلط الضوء على نقاط معينة أهمها انخفاض مبلغ التأمين المؤمن عليه عن القيم الموجودة في واقع الحال، فقد تأتي بقسط إضافي لشركة التأمين سواءً بأخطار إضافية أو برفع مبلغ التأمين كي يتناسب مع ما هو موجود على أرض الواقع من ممتلكات المؤمن عليه.

تعويم القطاع

قال مدير مركز المعلومات في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي د.محمد الطراونة، إن أكبر مشكلة واجهت قطاع التأمين هي «التعويم»، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة بين العرض والطلب، مضيفاً أن هناك عرضاً كبيراً عبر الخدمات التأمينية المتاحة من خلال 30 شركة تأمين مقابل الطلب على الخدمات التأمينية وحجم الأقساط المتاحة، والقوة الشرائية للمواطن، مبيناً أنه إذا كان عرض الخدمات مرتفعاً مقابل طلب منخفض يُفترض أن ينخفض السعر، وإذا انخفض السعر سيؤثر على نسبة الربح.

وأضاف أن حل هذه المعادلة يكون بأن يسوّق السوق نفسه، بمعنى أن تنشط شركات التأمين من خلال منتجات تأمينية جديدة يحتاجها المواطن، ويكون لديها كوادر تسويقية تقنع المواطن بشراء هذه

تأمين المركبات الإلزامي يؤثر سلبياً على نتائج قطاع التأمين

قطاع التأمين يتطلب جهة رقابية فنية متخصصة و لا بد من إعادة النظر في الغاء الهيئة

دعوة لتحرير الالزامي او التدرج به وصولاً لحرية الاكتتاب بما يتناسب مع خطر التأمين.

الطراونة: أكبر مشكلة تواجه القطاع التعويم.

- الشركات فشلت في زيادة حجم الطلب على المنتجات التأمينية في السوق

دبابنة:

حصر جميع التشريعات القانونية التي لها علاقة بقطاع التأمين

أيجاد محكمة بحرية تختص بقضايا النقل البحري والحجز السريع في الموانىء

إلزامية التأمين الصحي وعدد غير المؤمنين يتراوح من 25-30%

المنتجات، وبالتالي ترتفع أقساط هذه الشركات.

وأشار الطراونة إلى أننا لا نرى أي منتجات جديدة قد تحتاجها القطاعات الواعدة بالسوق، فمثلاً أحد القطاعات الواعدة التي تنمو وبشدة بمؤسسة الضمان الاجتماعي هي المدارس الخاصة، وحجم الاستثمار فيها يرتفع إلى نسبة تفوق 40% سنوياً، كما يتزايد عدد العاملين بهذا القطاع، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من المدارس الخاصة لا يوجد لديها بوليصة حوادث شخصية سواء للعاملين أو الطلبة، متسائلاً عن دور شركات التأمين بالتوجه إلى هذه المدارس.

وتابع إن شركات التأمين فشلت بزيادة حجم الطلب على المنتجات التأمينية في السوق بسبب عدم الاستثمار في جانب البحث العلمي، فشركات التأمين سواءً الكبيرة أو الصغيرة أو القديمة أو الجديدة أو إدارة التأمين أو هيئات التأمين، لا تستثمر في البحث العلمي لتوفير قاعدة بيانات يمكن الاستناد إليها لتطوير القطاع.

وأوضح الطراونة أن 30% من المواطنين لا يوجد لديهم تأمين صحي، وإذا أصيب أي منهم بمرض فإنه يستجدي الناس ليحافظ على حياته، في حين أن الحكومة تخوض بملف التأمين الصحي الشامل منذ 20 عاماً.

وأضاف أن كثيراً من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تعين من عامل إلى 20 عاملاً تعدّ ناجحة وتحقق أرباحاً أكثر من شركات كبيرة، ومع ذلك فإن هذه الشركات مهملة في قطاع التأمين الصحي، وكذلك الأمر في قضية تأمينات الحياة، فلدينا شركة تأمين واحدة ناجحة بالتأمين على الحياة وهو التأمين الفردي، وبقية شركات التأمين أحياناً يرتفع لديها التأمين وأخرى ينخفض، ولا يوجد استقرار مع أن هذا التأمين مهم في حياة الإنسان.

وبيّن أنه شركات التأمين التي لم تحقق نجاحاً إذا سُئلت عن السبب فإنها تعطي أسباباً كثيرة، ولكن السبب الفعلي هو انخفاض العرض مقارنة بالطلب وعدم الاستثمار بالبحث العلمي.

ورأى الطراونة أن السوق الحر هو أفضل طريق لأي سوق، مؤكداً أن هذا ما قامت به دول العالم الأول، إذ جعلوا السوق مفتوحاً وينظم نفسه بنفسه، بمعنى أن صاحب المال هو الأفضل والأحرص على ماله وبالتالي هو الجهة الرقابية الأولى التي تحافظ على ديمومة شركته وليس أي جهة رقابية أخرى.

وأضاف أن السنوات السابقة شهدت تمادياً في الرقابة على هذا القطاع، ما أدى إلى زيادة مهولة بالحد الأدنى لرأس المال، الأمر الذي دفع الشركات لزيادة رؤوس أموالها، وبالتالي أصبح هناك استثمار في القطاع بمئات الملايين، كما أصبحت رؤوس الأموال تعادل أقساط التأمين، إضافة إلى المبالغة في رفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال خاصة في جانب تأمينات الحياة، متسائلاً: لماذا يحدث هذا في سوق صغير يقلّ فيه المردود، مثل السوق الأردني؟

حملة توعوية تأمينية

ودعا رئيس الجمعية الأردنية لوسطاء التأمين إبراهيم قمر إلى القيام بحملة توعوية تأمينية للمواطن الأردني، ليتعرف من خلالها على واقع القطاع ومكوناته ومواصفاته، إضافة إلى أنواع التأمين التي تهمه، شرط أن تكون هذه الحملة بلغة مبسّطة لتصل الرسالة بشكل مباشر.

التأمين والنقل البحري

وأكد المدير التنفيذي لنقابة ملاحة الأردن الكابتن محمد الدلابيح على علاقة النقل البحري بالتأمين، مضيفاً أن هذه العلاقة مترابطة ترابطاً قديماً، وزاد من الانفتاح عليها قيام الاتحاد بفعاليات مشتركة عن النقل البحري بهدف التواصل بين تأمين النقل البحري والتأمين.

وأضاف أن هناك نقصاً في هذا المجال، يتمثل في عدم وجود شرح كامل وكاف ما بين قطاعات التأمين والنقل البحري في ما يخص مجالات عديدة منها: مجال الحاويات، ومجال نقص التأمين على البضائع، مؤكداً أن هناك مجالات عديدة لشركات التأمين للعمل والتعاون أكثر مع قطاع النقل البحري للوصول إلى نتائج إيجابية ترضي كلا الجانبين، داعياً في الوقت نفسه إلى تعزيز الثقة بين المواطن وشركات التأمين.

البيئة الداخلية والخارجية

وقال خالد أبو نحل (من شركة ترست العالمية للتأمين)، إن تأمين السيارات يعد من أنواع التأمين التي يكون معدل الخسارة فيها عالياً، مضيفاً أن التأمين الصحي ينطبق عليه ذلك، كما أن المصاريف الإدارية والتكاليف الناتجة عن الحالة الاجتماعية مرتفعة.

وأوضح أبو نحل أن البيئة الداخلية في الشركة هي من مسؤولية شركات التأمين وإدارة شركات التأمين ضمن الإطار العام الذي يحكمها سواء القانون التشريعي أو الإطار الاقتصادي السياسي، مؤكداً أن شركات التأمين لا يمكن أن تنجح في تغيير البيئة الخارجية من دون اتحاد يضم شركات التأمين ومن دون التعاون مع الجهات الحكومية التشريعية الاقتصادية لوضع حلول.

ورأى أن شركات التأمين تتحمل وحدها تبعات التأمين الإلزامي، لأنها أعطيت ترخيص باكتتاب أنواع تأمين محددة، وبعد ذلك سُلبت الحق في الاكتتاب، مبيناً أنه عندما يحدد السعر وتحدد الشروط والتعويضات، يصبح مكتتب شركة التأمين هو الجهة المعنية، مضيفاً أن شركات التأمين هي التي تتحمل مسؤولية الخسارة لأنها هي التي تحدد سعر الاكتتاب.

ودعا أبو نحل أن يكون لشركات التأمين الحرية في تحديد أسعار التأمين الإلزامي ضمن إطار تنظيم حماية المستهلك، ليحفظ الحق الأدنى ويكون هناك حد للتوسع به ضمن البيئة التنافسية للسوق.

ورأى أنه قياساً إلى حجم السوق فإن أقساط التأمين لا تتماشى مع عدد شركات التأمين كافة، فقد أعطيت شركات التأمين مساحة أكثر من اللازم قياساً لحجم السوق، مضيفاً أن سعر التأمين غير محدد مسبقاً، وبالتالي فإن تحقيق التوازن بين العرض والطلب يمكن أن يأخذ سنوات عدة.

وأكد أبو نحل أن القرار بإنشاء هيئة خاصة تعنى بالتأمين، ويكون لها هوية تنظم قطاع التأمين وتطوره، يعد قراراً استراتيجياً، الأمر الذي سيؤثر إيجابياً في قطاع التأمين والمراقبة عليه ورفع الكفاءات في سوقه.

القطبي:

- نعاني في الأردن من نسب حوادث عالية مقارنة مع حجم السيارات الموجودة
- الغاء هيئة التأمين يعزز البيرقراطية ووجودها يعطي مرونة وسرعة في القرار

الاتحاد الأردني لشركات التأمين
Jordan Insurance Federation (JIF)
info@jif.jo
www.jif.jo

شركة التأمين الأردنية Jordan Insurance Company
MetLife شركة ميتلايف اليكو Metlife Alico Company
شركة الشرق الأوسط للتأمين Middle East Insurance Co.
الشرق العربي للتأمين aig
المجموعة العربية الأردنية للتأمين Arab Jordanian Insurance Group
شركة المنارة للتأمين Al- Manara Insurance Company
شركة التأمين العربية – الأردن ARABIA Insurance Company - JORDAN
شركة القدس للتأمين Jerusalem Insurance Company
الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين (جوفيكو) Jordan French Insurance Company (JOFICO)
شركة دلتا للتأمين Delta Insurance Company
الشركة الأردنية الإماراتية للتأمين Jordan Emirates Insurance Company
شركة اليرموك للتأمين Yarmouk Insurance Company
شركة الأراضي المقدسة للتأمين Holy Land Insurance Company
شركة فيلادلفيا للتأمين Philadelphia Insurance Company
شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين Arab Union International Insurance Company
شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين Euro Arab Insurance Group
شركة الأردن الدولية للتأمين Jordan International Insurance Company
شركة التأمين الوطنية National Insurance Company
المتحدة للتأمين UNITED INSURANCE
الشركة الأولى للتأمين First Insurance Company
MEDGULF شركة المتوسط والخليج للتأمين The Mediterranean & Gulf Insurance Company
شركة التأمين الاسلامية Islamic Insurance Company
شركة الضامنون العرب The Arab Assurers Company

الحكومة أهمية القطاع في دعم الإقتصاد الوطني

سعادة : أقساط المركبات تشكّل 40% والإلزامي 25% من إجمالي اقساط التأمين

الإبقاء على هيئات التنظيم

وقال المحلل الاقتصادي د.خالد الوزني إن قطاع التأمين جزء من قطاع الخدمات الذي تتمثل مشكلته في قضية الاستثمار الرأسي للخدمات؛ أي بمفهوم التركيز على نوعية الخدمة وليس على إكثارها.

ورأى أن الذي يحدد نجاح قطاع الخدمات في أي اقتصاد هو قوة الشراكة بين الفاعلين فيه على المستويين الأفقي والرأسي، إذ إن الخدمات في جميع الدول يقودها القطاع الخاص شريطة أن تؤمّن الحكومة بدور هذا القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الخدمة وتنظيمها، أما رأسياً فيكون بين الفرقاء داخل القطاع الواحد، ليصلوا إلى المشتقات الخدمية الموجودة لخدمة السوق من دون أن يتنازعوا في ما بينهم.

وأوضح الوزني أن التشوه الاقتصادي في موضوع الخدمات التي يقدمها قطاع التأمين يأتي من حالتين؛ تقديم السلعة والخدمة بأكثر من كلفتها بكثير بحيث تكون نتيجتها ربحاً جائراً، وحالة تقديم الخدمة بأقل من كلفتها بكثير، وبالتالي دعمها من دون وجه حق.

وأضاف أن هذا يفسر موضوع التأمين الإلزامي الذي قررت الحكومات المتعاقبة أن تجيّره للقطاع الخاص، مشيراً إلى أن الأردن يعد أول دولة ترى أن القطاع الخاص يجب أن يدعم المواطنين، كأن تأتي الحكومة وتقول للمخبز مثلاً: يجب أن تبيع المواطن بعشر قروش، في حين أن كلفته على المخبز 24 قرشاً. مؤكداً أن هذا التشوه غير مقبول، لأنه أدى إلى كثير من التشوهات الأخرى.

ودعا الوزني الحكومة في حال قررت المضي في موضوع التأمين الإلزامي أن تتحمل الكلفات بنفسها، كما دعا إلى أن يتحرر السوق وفق العرض والطلب، إذ إن هذا النوع يلزم هيئة قطاع التأمين أن يكون لها الدور المهم بعدم التغول على المستهلك.

وبخصوص المشتركين بالتأمين الصحي أشار الوزني إلى أن هناك أرقاماً مختلفةً، نافياً أن تكون نسبة الأردنيين غير المؤمنين 30%، إنما هي أقل من ذلك، فالنسبة قد تصل إلى 6%، مضيفاً أننا نتحدث عن حجم السوق الأردني الصغير نسبياً، بسبب صغر حجم الاقتصاد الذي يجب أن يكون ضعف حجمه الحالي.

وقال إن الحكومة قررت إلغاء هيئة تنظيم قطاع التأمين بحجة ضبط النفقات، مؤكداً في الوقت نفسه أن الهيئة هي من أهم الهيئات التي يجب أن تبقى وكان يجب أن تبقى، لأسباب عدة تتعلق بقطاع الخدمات، إذ إن جميع دول العالم تنقصها هيئات تنظيم ولا تنقصها الوزارات.

وأشار إلى أن مسؤولية قطاع التأمين وتنظيم السوق تقع على عاتق هيئة تنظيم قطاع التأمين، مضيفاً أن قوة شركات التأمين مقبولة نسبياً ولكن اندماجها أفضل، وأن الهيئة ستساعد على الاندماج وحماية المستهلك، متسائلاً: كيف سيأتي استثمار للبلد إن لم يكن هناك هيئة تحمي المنتج؟

وأضاف أن هذا القطاع يحتاج إلى استثمارات ليتطور وينمو، وأن ترفع

فارس قموه
ربط بطاقة التأمين بالسائق وليس بالمركبة

- إيجاد بوالص تأمين لحماية التكاليف

الحجة:
الإلزامي السلعة الوحيدة التي بقيت مدعومة من الدولة على حساب الشركات

الهنداوي:
متخذي القرار لا يدركون أهمية القطاع في دعم الاقتصاد الوطني

الحوادث المفتعلة مشكلة في تسعيرة «الإلزامي»

%25

من أرباح شركات التأمين نتيجة التأمين على الحياة.

الحكومة يدها عنه لتسمح له بتقديم خدماته.

ورأى الوزني أن تأمين الحياة يعدّ من التأمينات الاجتماعية المكملة، فإذا قامت مؤسسة الضمان الاجتماعي بوضع سقف على الراتب التقاعدي، فهذا لا يعني منع من لديه راتب تقاعدي مرتفع من الحصول على تأمين أفضل في شركات القطاع الخاص.

رسوم الهيئة

وقال نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية لشركة التأمين الإسلامية عبد السميع النتشة إن رسوم الهيئة التي كانت تفرض من الهيئة 1% على الإنسان و بعدما ألغيت الهيئة وأضيفت إلى إدارة التأمين وأصبحت تمثل عبئاً على شركات التأمين، مضيفاً أن ضريبة الدخل حتى الآن لا تعترف ببعض المخصصات لشركات التأمين، مشيراً إلى أنهم طالبوا دائرة ضريبة الدخل بها لأكثر من مرة وبلا نتيجة، مؤكداً أنها تمثل عبئاً على الشركات.

التسويات الودية

وقال مدير الحوادث في شركة "أبكس" لوساطة التأمين وإعادة التأمين أسامة عرفات إن من يتعامل مع حوادث التأمين يرى أنه يوجد عند من يقوم بحادث مفتعل والحوادث المشبوهة ثقة بالمحاكم، وبالتالي شركة التأمين تلجأ لعرض التسويات الودية لإنهاء أي نزاع مع هذه الأطراف.

وأضاف أنه في حال وقوع حادث ما، يطلب من شركة التأمين تسوية أي نزاع في أسرع وقت ممكن، في حين أن الإجراءات القضائية طويلة عندما يكون حادث استرداد حق لشركات التأمين.

شركات التأمين والقضاء

قال نائب المدير العام لشركة التأمين الإسلامية رضا دحبور إننا جميعاً متفقين على أهمية التأمين وعلى ما تقوم به شركات التأمين من تقديم الحماية للاقتصاد الوطني، مضيفاً أنه لا يوجد تركيز على هذه الإيجابيات وتوضيحها للمواطنين.

وأشار إلى أن شركات التأمين تقوم بهذه الحماية وخاصة في ظل وجود ضعف في سوق التأمين، بحيث تقزّم التأمين وأصبح متركزاً في المركبات والتأمين الإلزامي من دون التطرق إلى التأمينات الأخرى التي يحتاجها السوق، والتي تبين شركات التأمين أنها على استعداد لتقديمها.

وأوضح دحبور أن قانون التأمين الذي تمت دراسته وموجود الآن في الأدراج يحل إشكالة كبيرة تعاني منها شركات التأمين، مضيفاً أن مما يثقل كاهل الشركات هي نسبة 9% التي تدفعها شركات التأمين على

عراقة متأصلة
From Origin to Excellence

الشرق العربي للتأمين | gig مجموعة الخليج للتأمين

شركة الشرق العربي للتأمين والمتميزة بخدماتها التأمينية الشاملة والحاصلة على تصنيف القدرة المالية (Good) B++ وكذلك التصنيف الائتماني بدرجة bbb+ من قبل وكالة التصنيف العالمية A.M.Best، وهي عضو من مجموعة الخليج للتأمين، التي تحتضن صفوة شركات التأمين الإقليمية والريادية من عدة دول عربية، لتتحدث جميعها بلغة واحدة، وهوية موحّدة، مبنية على أسس ومعايير عالمية بهدف تطوير جميع الخدمات التأمينية بشكل يتلائم وعصرنا الحديث، لتقديم أفضل الخدمات لجميع عملائنا الكرام.

gig مجموعة الخليج للتأمين | الخليج للتأمين و إعادة التأمين
gig مجموعة الخليج للتأمين | البحرينية الكويتية للتأمين
gig مجموعة الخليج للتأمين | المجموعة العربية المصرية للتأمين
gig مجموعة الخليج للتأمين | دار السلام للتأمين
gig مجموعة الخليج للتأمين | السورية الكويتية للتأمين
gig مجموعة الخليج للتأمين | فجر الخليج للتأمين
gig مجموعة الخليج للتأمين | المصرية للتأمين التكافلي – حياة

الفرع الرئيسي | جبل عمان | شارع عبدالمنعم رياض | ص.ب.213590 عمان 11121 الأردن | هاتف: 5654550 6 962+ | فاكس: 5689734 6 962+ 5654551 6 962+
فروع الشركة: الصويفية • البوليفارد • تلاع العلي • ماركا • العبدلي • البيادر • إربد • العقبة

A MEMBER OF THE GULF INSURANCE GROUP
www.gig.com.jo

إلغاء هيئة التأمين قراراً خاطئاً أضر بالقطاع

كل مطالبة قضائية، فوجود قانون تأمين يحدد المسؤوليات وجميع المبادئ القانونية لشركات التأمين يمكن أن يحل هذه الإشكاليات، ويخفف المعضلات التي تواجهها الشركات.

ولفت إلى أن التأمين الإلزامي يشكل 40% من أقساط التأمين، وشركات التأمين مطالبة بتحرير الأسعار، ولغاية الآن لم نخرج بطريقة إيجابية لتحريرها، كما لا توجد هناك نقطة مستقبلية لتحرير الأسعار، داعياً إلى إيجاد البدائل وهي متوفرة بتعديل أسس التعويضات الصادرة عن إدارة التأمين ونوعية التأمين، وبخاصة في ما يتعلق بنقصانها القيمي المطبقة في الأردن والدول الأخرى بالعالم.

وأضاف أن هنالك مشكلات كثيرة تواجهها شركات التأمين مع القضاء، وخاصة تقارير الخبرة التي يتم اعتمادها من قبل القضاء ومن خبراء غير مرخصين من إدارة التأمين، مما يؤدي لارتفاع تعويضات شركات التأمين.

نظام النقل البري

وأشار رئيس اللجنة الفنية للتأمين البحري فداء سلطان إلى تأمين أجسام الحاويات، الذي تم سحب بساطه من تحت أقدام شركات التأمين ليتم التحكم فيه وممارسته على غير وجه حق من قبل نقابة أصحاب الشاحنات في الأردن.

وقال إن النظام الذي يحدد مسؤولية النقل البري عن أي خسارة أو ضرر تلحق بالبضائع المنقولة وتكون الناقل مسبباً لهذه الخسارة هو نفسه النظام الملحق بقانون النقل على الطرق، مشيراً إلى أن كلاً من القانون والنظام صدرا من دون استشارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين أو هيئة التأمين، علماً أن قطاع التأمين معني بهذا القانون لارتباطه العضوي بالتعويض ومن ثم الرجوع للمتسببين، فالقانون المعدل للنقل على الطرق ألغى بند إلزامية تأمين مسؤولية الناقل.

وأضاف سلطان أن القانون المعدل للقانون الذي كان فيه بند واضح وصريح بـ "إلزامية التأمين على الناقل"، استعاض عن هذه الفقرة بعبارة "جواز التأمين"، ومن ثم حرم قطاع التأمين من أقساط كثيرة كان ممكن أن يستفيد منها.

وأكد أنه يمكن البناء على مدى أهمية استشارة قطاع التأمين عند تشريع هذه القوانين، مشيراً إلى تعثر شركات التأمين وخروجها من سوق التأمين وعدم قدرة لجان التصفية أو الحكومة على الوفاء بالتزاماتها للمتضررين حاملي الوثائق قبل تعثر هذه الشركات.

قانون التجارة البحرية

دعا أستاذ التأمين في جامعة الشرق الأوسط القاضي د.محمود عبابنة إلى تخصيص غرف متخصصة للقضايا التجارية، وإلى إحداث تعديلات وإضافات على قانون التجارة البحرية وخاصة في موضوع القرصنة البحرية التي تحوّلت من خطر بحري إلى خطر حربي.

كما دعا إلى التسريع بإخراج قانون التجارة البحرية إلى حيز الوجود، وإلى إنشاء محكمة بحرية بالعقبة، مشيراً إلى أن جميع دول العالم فيها محاكم بحرية تختص بقضايا النقل البحري والحجز السريع في الموانئ البحرية، مضيفاً أن أقرب محكمة استئناف موجودة في معان، فقد حدثت التباسات ومشكلات كثيرة ضرت بسمعتنا لدى شركات النقل البحري وبعض الدول.

وقال عبابنة إن شركات التأمين بحاجة لهيئة مستقلة، مضيفاً أن قطاع التأمين سيتراجع إن لم تعد هذه الهيئة مستقلة وتعطى الصلاحيات الكاملة، مشيراً إلى أنه كان عضواً بمجلس إدارة هيئة التأمين مع د.باسل الهنداوي الذي عمل بكفاءة عالية، وكانت هذه الهيئة تؤدي دورها على أفضل ما يرام.

وأضاف أننا بحاجة أيضاً إلى حصر جميع التشريعات القانونية التي لها علاقة بقطاع التأمين، سواء نظام التأمين الإلزامي أو القضايا الموجودة بالتأمين المدني، أو قضايا التأمينات البحرية، أو قانون هيئة تنظيم قطاع التأمين، مؤكداً أن جميع هذه التشريعات بحاجة إلى لجنة متخصصة لإعادة مراقبتها وصياغتها، لأن الزمن في هذا القطاع سواء النقل أو التأمين يتغير يوماً بعد يوم، مشدداً على ضرورة إدخال المفاهيم الجديدة التي يتم الخروج بها في هذه القوانين لاستقرار الوضع بقطاع التأمين.

قلة الوعي التأميني

وقال مسوّي الخسائر والمعاين البحري عضو نقابة الملاحة بالأردن نظام الأشقر إنه على اطلاع بمشاكل التأمين بحكم خبرته العملية في هذا المجال، مضيفاً أن معرفة المواطن التأمينية شبه معدومة، عاداً هذا الأمر من أكبر المشاكل الذي تعاني منها شركات التأمين مع المؤمن له، داعياً لأن تدرس مادة "التأمين" في الجامعات.

وأضاف أن قلة الوعي التأميني لدى التجار تسبب مشكلات كبيرة، إذ إن كثيراً من التجار يتفاجأ بأن البوليصة تتضمن شروطاً لم يطلع عليها، وأن شركة التأمين لم توضح له هذه الشروط من البداية، مشيراً إلى أن أحد هذه الشروط شرط القص أو القطع لمواد مثل الحديد، فالتاجر لا يعترف بهذا الشرط ويلجأ إلى المحاكم.

ودعا الأشقر الاتحاد الأردني لشركات التأمين إلى تنظيم دورات متخصصة بمجال التأمين غير الموجودة لدينا، إذ إن بعض الشركات الكبيرة مثل البوتاس والفوسفات ذهبت لعملية استئجار البواخر لزيادة الأرباح، واستئجار البواخر يترتب عليه مسؤوليات تأمينية، فقد قامت إحدى هذه الشركات بطلب تأمينات من سوق التأمين ولم يتقدم لعرض التأمين لمسؤولية المستأجر سوى شركة واحدة، لأن باقي الشركات لا تعرف عن هذا التأمين.

كما دعا إلى إيجاد محكمة بحرية، مؤكداً أن خسائر التأمين هي بسبب عدم وجود محكمة بحرية تكون متواجدة 24 ساعة لحسم القضايا البحرية، مبيناً أن الباخرة تأتي على الميناء وبمجرد أن تنهي حمولتها تغادر، ومؤخراً جاء أحد التجار بباخرة من رومانيا إلى العقبة كان على متنها 14 ألف رأس من الأغنام، ونتيجة عدم إطعام الأغنام وهي بالبحر وصلت للميناء وقد نفق منها 10 آلاف رأس، مضيفاً أن خسائر التاجر كانت 2 مليون دولار ولم يكن عنده أي وسيلة للحجز على الباخرة، لعدم وجود أمر قضائي من الميناء أو الهيئة البحرية.

وأضاف أن حساب الكميات في تأجير البواخر يتم على قراءة غاطس البحار، وهذا أمر متعارف عليه عالمياً، بينما في الأردن يكون الحساب بناء على قراءات مؤسسة الموانئ، وهذا فيه اختلافات كثيرة تترتب عليها مشاكل كبيرة. فشركة التأمين عليها أن تعوض الناقل أو التاجر بسبب شروط بوليصة التأمين، ولكن لا يحق لها أن تطلب تعويضاً من الناقل لأنه يحمي نفسه بعقد الاستئجار، فإذا عُوض التاجر من شركة التأمين، فإن شركة التأمين لا تعوَّض من قبل الناقل.

تطوير القطاع

قال مسوي الخسائر رشيد شعباني إننا نأمل أن يتم النهوض بقطاع التأمين، مشيراً بذلك إلى رسالة رئيس الوزراء الأخيرة التي دعا فيها لاستقطاب الاستثمار الخارجي للنهوض بالاقتصاد.

وأضاف أن تطوير قطاع التأمين يستدعي العمل على كل من: تطوير المنتجات التأمينية، والتوعية التأمينية، وتطوير العاملين، وكذلك العمل على إيجاد أنواع أخرى من التأمين مثل المساعدة الطبية، وقطاع المقاولات، والمسؤولية المدنية.

ودعا شعباني إلى عدم انتظار التشريعات اللازمة التي تأخذ وقتاً غير قصير، وفتح حوارات مع نقابتي الأطباء والمقاولين بهذا الخصوص، إضافة إلى إيجاد التشريع الصحي للزوار والقادمين للأردن أسوة ببعض الدول الأخرى.

كما دعا إلى الحد من إساءة استعمال التأمين الإلزامي أو الصحي سواءً من قبل الجمهور أو مزود الخدمة، وإيجاد آلية توازن الكلفة لحجم التعويضات، وإدامة الخدمة بطريقة سهلة ونزيهة ومستدامة بعيداً عن الخدمة المعمول بها حالياً.

وقال شعباني إن تطوير قطاع التأمين يحتاج إلى عمل جدّي، بحيث يتم تشكيل لجنة من المختصين لعمل دراسة مستقبلية لتطوير القطاع.

تراجع قطاع التأمين

وقال الوزير الأسبق سامي قمو إن قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن، مشيراً إلى أنه عندما كان رئيساً لمجلس إدارة التأمين قدّم مداخلات كثيرة، مضيفاً أنه خلال الفترة القصيرة التي شغلها في منصبه الأخير عقد أكثر من عشرة اجتماعات مع هيئة التأمين، تم خلالها الوصول إلى توصيات مهمة انعكست على القطاع بتحسين وتجويد الخدمة، بالإضافة لتخفيف ابتزاز هذا القطاع من فئات كانت تشعر بضعف إدارته أو ضعف حمايته فأخذت مكاسب منه بغير وجه حق.

وأشار إلى أن هناك ثلاث جهات تتحمل مسؤولية تراجع قطاع التأمين، وارتكبت أخطاء مختلفة بحقه هي: الحكومة، وقطاع التأمين ممثلاً بالاتحاد، والمواطنون. مضيفاً أن الأخطاء كانت ناتجة عن ضعف الرؤية لدى الحكومة في معالجة قضايا هذا القطاع، وخوفها من تلبية بعض

الأشقر:
تنظيم دورات متخصصة بمجال التأمين من غير المتوفرة لدينا قلة الوعي التأميني لدى التجار تسبب مشكلات كبيرة

الزامية «الصحي» ستدفع الايرادات لزيادة اعداد المؤمنين من 1.5-2 مليون فرد

إيجاد تأمين صحي موحد يساعد في معرفة كيفية سير التأمين الصحي لدينا

أنظمة التأمين الإلزامي الحقت خسائر في قطاع تأمين المركبات الأردنية بقيمة 212 مليون

جذب استثمارات خارجية للقطاع اصبح ضررة وإيجاد بوالص وبضائع تأمين إلزامية

طلبات القطاع من خلال تحريره، لافتاً إلى أن إنعاش قطاع التأمين على حساب المواطن حمّل القطاع خسائر كثيرة، وخروج 3 شركات من سوق التأمين، إضافة إلى أن هناك 3 شركات أخرى ستخرج قريباً أيضاً.

وأضاف قموة أن الجهات الثلاث مُلامة، فالحكومة كانت تتخذ قراراً بإلغاء هيئة التأمين واصفاً هذا القرار بالخطأ كبير، مؤكداً أن التأمين يلعب دوراً رقابياً وتشريعياً مهماً كدور البنك المركزي، لافتاً إلى أن دور هيئة التأمين في العالم كافة مهم جداً، إذ إنه بعد الغاء هيئة التأمين تدنى المستوى.

وأشار إلى أن هذا القطاع قد تضخم، ولم تجد الحكومة مجالاً لتمويله بطريقة علمية منطقية، مضيفاً أنهم لم يعرفوا بأن قطاع التأمين يموّل نفسه بنفسه وهذا الأمر يتم بإرادته.

وأوضح قموة أن تعديل النظام أو تحرير السوق يجب أن يسبقه إيجاد بدائل تحمي المواطن الملتزم، وإن كانت هناك فئة بسيطة من المواطنين غير الملتزمين فالأمر لا يعمَّم على القطاع، مؤكداً أن القطاع والاتحاد مقصران، وأن على قطاع التأمين أن يحسن علاقته مع المواطنين ويغير الصورة السلبية عنه، فهو قطاع يقدّم حماية وهو بأهمية البنوك.

ولفت إلى أن الحكومة عندما كان وزيراً فيها طلبت من البنك الدولي إعداد دراسة عن واقع قطاع التأمين في الأردن، خلصت إلى توصيات لمعالجة المشاكل التي تواجه القطاع والتي لا بد من تنفيذها قبل تحريره، و«كان من الصعب في حينه رفع أسعار التأمين وتحرير القطاع بينما تشهد المنطقة وضعاً ملتهباً».

استقطاب خبرات ومؤهلات تأمينية

وقال استشاري التأمين منذر غبون من مؤسسة غبون للاستشارات إن مشكلات قطاع التأمين مرتبطة بوضع إدارة التأمين وهيئة التأمين، مضيفاً أننا ننتظر أن نرى أداء إدارة التأمين الحالية.

وأضاف أنه يوجد في الوقت الحالي منتجات تأمينية جديدة لا يوجد عليها طلب، داعياً في الوقت نفسه إلى استقطاب خبرات ومؤهلات تأمينية جديدة، إذ إنه منذ بداية التأسيس ركزت هيئة التأمين على موضوع خبرات التأمين ومؤهلات العاملين، مشيراً إلى أنها كانت ناجحة في هذا الموضوع وبعثت بطلبات خارجية واستطاعت أن تضع كادر وظيفي مماثل للكوادر الموجودة، في حين أن إدارة التأمين حالياً تخسر من هذه المؤهلات، ولا تضيف أي مؤهلات جديدة، حيث أنه لا يوجد أنظمة جديدة للهيئة.

وتابع غبون أن تعليمات هيئة التأمين في ذلك الوقت هي التي أدت لتحسين أدائها، وكانت هناك حملات توعوية بالتأمين، أما حالياً فلا يوجد حملات توعية للجمهور والمواطنين، كما أن تواصل شركات التأمين مع هيئة التأمين أسهل من التواصل مع الإدارات الحكومية لأنها شائكة.

وطالب هيئة التأمين أن تعود كما كانت سابقاً بشكل أعمق وأن يتم تطويرها بشكل أسرع، وذلك لأن مشاكل القطاع تتسارع بشكل سريع.

الحوادث المفتعلة

وقال مسوّي الخسائر م. حاتم جمعة إن الحوادث المفتعلة والتي تُعدّ مربط الفرس بهذه العملية هم الأجهزة الأمنية المعنية بحوادث السير، والمشهود لها بمجالات كثيرة، مضيفاً أنه لا يوجد جهد في الحوادث المفتعلة.

وأضاف أنه لا يوجد اهتمام وتركيز على معالجة موضوع الحوادث المفتعلة من قبل الاجهزة المعنية، إذ إن أي تقرير يخرج حول حادث ما مفتعل يحتاج لعشرة أيام، الأمر الذي يشجع أي شخص على القيام بحادث مفتعل لعدم وجود رادع.

وأشار إسماعيل إلى إنه لا يوجد شروط داخل هيئة التأمين تحد من مسوغ الفساد، ولكن لم تطبق بشكل عملي.

قانون التأمين والقضاء

وقال المستشار القانوني للاتحاد المحامي إبراهيم الكيلاني إنه منذ سنوات عديدة شارك بإعداد قانون التأمين، الذي تم إرساله للجهات التشريعية للمصادقة عليه، مضيفاً أننا ما زلنا ننتظر لغاية الآن ننتظر إصدار هذا القانون، مضيفاً أن ما نعاني منه بالحقيقة في موضوع القضاء والاجتهاد القضائي هو غياب قانون التأمين.

وأوضح أن قانون التأمين يحاكي جوانب عديدة في الأمور المتعلقة بوثائق التأمين، لأنه في ظل وجود قانون مدني عام يلجأ له القضاء عند إصدار الأحكام بخصوص التأمين نجد وجود تناقض بالاجتهاد القضائي.

وأضاف أن القضاء يرتكز بالقانون (قانون عام)، ويوجد نص عام يلجأ له، مشيراً إلى أنه قد تجد محكمة أخرى تلجأ لذات القانون ويصدر حكم بواقعة مشابهة إنما بحكم مناقض تماماً للحكم الصادر سابقاً.

وأكد الكيلاني أن جزءً كبيراً من المشكلة التي تعاني منها شركات تأمين مع الجهات التي تصدر أحكاماً هو إظهار قانون التأمين لحيز التطبيق.

وأشار إلى أننا منذ العام 2009 انتهينا من وضع قانون التأمين الذي شاركت في وضعه نخبة من أخيار القضاة الأردنيين الموجودين في الأردن، بالإضافة لهيئة التأمين ومدراء شركات التأمين، حتى أننا وصلنا لمرحلة التشريع، مؤكداً أن 6 سنوات تعدّ كافية لإظهار هذا القانون لحيز التطبيق، إذ إن مرحلة إعداده استمرت 4 سنوات، مضيفاً أننا استعنا بالتشريعات العربية لإعداده منها: المصرية، التونسية، الكويتية، فقد وجدنا أن حل شركات التأمين يكمن بالقضاء، ويجب أن تكون هناك توصية بقانون لشركات التأمين.

وأوضح الكيلاني أن تقارير الخبرة تُحدث إشكالية كبيرة لشركات التأمين، لأن أغلب المحاكم تعتمد على خبراء ليسوا مرخصين من هيئة التأمين الجهة الرسمية والرقابية وليسوا مسووي خسائر.

وأضاف أن هيئة التأمين مشكورة خاطبت الجهات القضائية مرات عدة بوجوب الارتكاز بالأمور المتعلقة بالخبرة، لافتاً إلى أن تقاريرهم أقرب للصحة والدقة.

وبيّن أننا نواجه مشكلة كبيرة جداً بخصوص تعيين وانتخاب الخبراء بمحاكم المحافظات خارج عمان، داعياً هيئة التأمين أن تخاطب الجهات القضائية بخصوص موضوع الخبراء لأنهم بحسب رأيه كقانوني يعدون مقتل لشركات التأمين، ونزف مستمر لها، في ظل عدم وجود رقابة عليهم.

تعديل تعليمات الاستثمار

وقال نائب الرئيس التنفيذي لشركة الشرق العربي للتأمين خليل خموس إن التأمين الإلزامي يحقق خسائر كبيرة لكل القطاع، مضيفاً أنه إذا لم نحرر الأسعار وهذا أمر بحاجة لوقت من نواحي تشريعية وإجرائية، فإننا يجب أن نعمل حالياً كأقل كلفة وأسهل للتطبيق، وأن نطالب الاتحاد القيام بما قامت به دول الخليج منذ 40 سنة بفصل التأمين الإلزامي تماماً عن الشاغر.

وأضاف أن هذا الأمر يُسهّل على شركات التأمين التي تَقَرر وقف إجازتها بالتأمين الإلزامي، والذي يسبب خسائر باجماع جميع الشركات، بحيث يطلبون وقف إجازة التأمين الإلزامي وليس تأمين المركبات بكل الفروع.

ودعا خموس إلى تعديل تعليمات الاستثمار، مشيراً إلى أن تعليمات الاستثمار تكبد شركات التأمين كثيراً، فالشركة التي تعاني من خسارة التأمين الإلزامي لو كانت وجدت فرصة أفضل للاستثمار، فإنه يمكن لها أن تعوض فائض الأموال بطريقة مناسبة ضمن الإطار والقوانين المعمول بها، وبالتالي تسهل علينا هذه المهمة، لأن المتاح لجميع شركات

212
مليون دينار
خسائر في قطاع
تأمين المركبات

لماذا
لا نقاضي من قام
بإصدار تشريعات
وألزم القطاع
بالخسائر
؟

إن قرار إلغاء هيئة
التأمين يعدّ قراراً
خاطئاً أضر بقطاع
التأمين،
الهيئة جهة رقابية
وتشريعية مختصة
بأمور القطاع
وتفاصيله